البناء المنهجي للعقائد الإسلامية عند المتكلمين .. تقسيمها ومراتبها

د. محمود سعيد حميدة عطية

مدرس بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة

ملخص البحث

يهدف البحث إلى الكشف عن العلاقة بين أركان الإيمان ومراتبها ومدى تطور تقسيماتها لدى المتكلمين واختلافهم حول مراتبها من مرحلة إلى أخرى، فضلا عن محاولة تأصيلها والكشف عن منهجية تدرجها في البناء العقديّ من خلال أصوله التي تعبر عن السياق الحضاري الذي بُنيتْ فيه، فعلى الرغم من ثبات الأساس العقدي ووحدته فقد اختلف المتكلمون حول منهجه ومراتبه حيث ثمة تقسيماتٌ مختلفة للعقائد، فهل التزم المتكلمون بترتيب أركان الإيمان على النحو الذي ورد في حديث جبريل المشهور؟ وما الأساس الذي اعتُمدَ في ترتيبها؟ وبناء عليه سعى البحث إلى محاولة معرفة على طريقة المتكلمين في بناء موضوعات العقائد وتقسيمها من خلال المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي للبناء الكلامي للموضوعات العقديّة؛ وذلك حتى تتضح معالم العقائد الرئيسة لطلابها ودارسيها. وبناء عليه قسمتُ البحث إلى: مقدمة وستة مباحث وخاتمة، تناولتُ في الأول منها البناء الموضوعي للعقائد وتدرجاته المتنوعة بدءًا من الأصول الستة لأركان الإيمان إلى أصل واحد يجمعها أو أصلين. والثاني عن البناء المنهجي لأركان الإيمان من الأصلين إلى الثلاثة، والثالث عن تطور البناء المنهجي لأركان الإيمان من الثلاثة إلى الأربعة. والرابع تدرج البناء المنهجي لأركان الإيمان من الأربعة إلى الأصول الخمسة، والخامس عن الأصول عند الشيعة، ثم خاتمة البحث وتوصياته التي كشفت عن كثرة تقسيمات المتكلمين لأركان الإيمان ومراتبه التي عبرت عن السياق الحضاري الذي بُنِيَت فيه العقائد على الرغم وحدة أركان الإيمان وثبات جوهرها، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة الاستفادة من منهج المتكلمين في أبعاد متنوعة، منها: الأصولية والموضوعية والحضارية والأكاديمية لا الهدم الكلي للبناء الكلامي وتغيير موضوعه.

الكلمات المفتاحية: العقائد، الأصول، علم الكلام، موضوعات، التجديد.

(ISSN: 2536 - 9555)

The systematic building of Islamic creeds and their division and ranks

Mahmoud said Hemida Atia

Summary

This work aimed to reveal the relationship between the belief pillars and the e their division and rank stent of their evolution from one stage to another; moreover, their rooting and revealing the methodology of gradual belief system through its origins that express the civilizational context in which it was built in spite of the stability of the doctrinal basis; however, there are different divisions of beliefs: Did the religious scholars adhere to the belief in arranging those origins as mentioned in the famous hadith of Gabriel? What is the basis for the arrangement of topics of beliefs? On the basis of these questions, the research try to find out the way the scholars build the topics of beliefs through an predictive, descriptive, and analytical methods for building beliefs through the naming and curricula till the main principles are clear for the students and researchers. This is one of the goals of codifying and presenting beliefs. Accordingly, I divided the research into: an introduction, six topics, and a conclusion, In the first of them I dealt with the objective construction of the beliefs and their various gradations starting from the six origins to the one or two original and the second from the systematic construction of the tenets from the two to the three, and the third on the development of the systematic construction of the three to the four and the fourth graded the systematic construction from the four to the five and the fifth assets Among the Shiites, and the sixth I observed some attempts to innovate in theology, which indicate that there has been a major development that has happened to the issues of the theology and its topics, and then The conclusion of the research and its recommendations, which revealed the large divisions of the speakers of the pillars of faith and its ranks

that expressed the civilized context in which the beliefs were built despite the unity of the pillars of faith and the stability of their essence, which calls for the need to benefit from the speakers 'approach in various dimensions, including: fundamentalism, objectivity, civilization and academicism, not demolishing The overall structure of verbal and changing its subject..

Key words: creeds, Origins, Theology, Subjects, Regeneration

مقدمة:

من الثابت أن البناء لا يكون إلا بأساسٍ لما فوقه، ولا ريب أن ذلك الأساس هو القواعد والأصول العقيدة التي يُبنَى عليها الدين لاسيما أن الرسول ﷺ قد استعمل هذا اللفظ صراحة (بُني) في حديث بني الإسلام على خمس، فالشهادتان هما أول أساس البناء الإسلامي العقديّ، وطبيعي أن يكون للبناء العقدي نقطة بداية ونهاية، وبدايته تكمن في الإيمان بالله تعالى عن طريق النظر في الوجود الذي يوصل بالضرورة العقلية إلى أن ثمة سبب أوجد العالم، ومادام الإنسان قد وُجد في العالم– كما ورد في الخبر– باعتباره خليفة في الأرض فهو موجود لغاية ما (هي الاختبار والابتلاء) وتعدّ الغاية هي وصوله إلى مستقره في الآخرة (النهاية)، ومن ثم فالعقيدة عبارة عن نسقٍ كليّ له أركان وأسس يَبْنى عليها الإنسانُ أفقَه عن العالم في أزله وأبده، ومن ثم فحركة العقل في الوجود ما بين المبدأ والمعاد حركة منهجية بامتياز، ولا يصل المرء إلى تلك الرؤية الواضحة التي تمثل الغاية إلا من خلال مجموعة من الخطوات تمثل البناء العقدي والفوقي (للشريعة)، ومن هنا يأتي وصف البناء العقديّ بأنه منهجي؛ لأنه طريقٌ يتركب من خطوات يمثل أصوله الوحيين: قرآنا وسنة وما ينبني على فهمهما من طرائق مختلفة لأركان الإيمان ومراتبه.

(ISSN: 2536 - 9555)

وتكمن **أهمية البحث** في الوقوف على البُنَى الرئيسة لموضوعات العقائد مع بيان تطورها وعلاقتها ببعضها بما يجعل بعض الأصول تندرج في أصل آخر بحيث يخال للمرء أن البناء العقدي بأركانه لا يمثل حالة ثابتة طوال عصوره المختلفة دون أن يكون منسجما مع السياق التاريخي والحضاري الذي يعبر عنه، إذ إن تاريخ العلم يثبت أن هنالك تقسيماتٍ مختلفة للعقائد على الرغم من وجود نصوص ثابتة تحدد أمور الإيمان ومراتبه كما ورد في حديث جبريل المشهور، لذا **فهدف البحث** هو محاولة الكشف عن العلاقة بين أركان الإيمان ومدى تطور فهمها لدى المتكلمين من مرحلة إلى أخرى، ومحاولة تأصيلها والكشف عن منهجية تدرجها في البناء العقديّ من خلال أصوله التي تعبر عن السياق الحضاري الذي بُنيت فيه العقائد على الرغم من ثبات الأساس العقديّ. وبناء عليه أثار البحث بعض **التساؤلات المهمة**، وهي: هل التزم علماء الاعتقاد بترتيب تلك الأصول على النحو الذي ورد في الحديث؟ وما الأساس الذي اعتمد عليه في ترتيب موضوعات العقيدة، العقلي أم النقلي؟

وبناء على تلك التساؤلات تمثلت **منهجية البحث** في محاولة الوقوف على منهج المتكلمين في بناء موضوعات العقيدة الإسلامية، وذلك باستعمال منهج الاستقراء الناقص بتتبع أغلب كتب المتكلمين من خلال نظرة تحليلية نقدية لما ورد فيها من حيث ترتيب الموضوعات وطرق عرضها، وذلك حتى تتضح معالم العقائد الرئيسة لطلابها ودارسيها، ولا ريب أن تلك إحدى غايات تدوين العلوم بصفة عامة وعلم العقيدة بصفة خاصة. وتأسيسًا على ذلك كان من المناسب في **خطة البحث** أن يُقسّم إلى: مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة، تناولتُ في الأول منها البناء الموضوعي للعقائد وتدرجاتها المتنوعة بدءًا من أركان الإيمان الستة إلى الأصل الواحد أو الأصلين الذين يتضمنان بقية الأصول. والثاني عن البناء المنهجي للعقائد من الأصلين إلى الثلاثة، والثالث عن تطور البناء المنهجي

لأركان الإيمان من الثلاثة إلى الأربعة والرابع تدرج البناء المنهجي لأركان الإيمان من الأربعة إلى الأصول الخمسة، والخامس تطور البناء المنهجي وأصل الإمامة، خاتمة البحث التي تضمنت نتائج مختلفة: أصولية، وموضوعية، وأكاديمية، وحضارية.

وختامًا فقد التزمت في البحث بالرجوع إلى المصادر الأصلية لاسيما أنني لم أقف على دراسات سابقة حول فكرة هذا الموضوع كي أستفيد منها، راجيا الله تعالى التوفيق والسداد في هذه المحاولة وأن يغفر ما شابها من نقص أو نسيان.

تمهيد: البناء الموضوعي للعقائد.

درج كثيرٌ من المصنفين في العقائد حديثًا على التزام الترتيب العقديّ الذي ورد في حديث جبريل المشهور[1] الذي رواه عمر– رضي الله عنه– حينما تمثَّل

([1]) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: "بينما نحن جلوس عند رسول الله ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السف،ر ولا يعرفه منا أحد؛ فجلس إلى النبي فأسند ركبتيه إلى ركبتيه ووضع كفيه على فخذيه، وقال: يا محمد أخبرني عن الإسلام؟ قال رسول الله ﷺ «**الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا**» قال: صدقت، فعجبنا له يسأله ويصدقه، قال: أخبرني عن الإيمان؟ قال: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره**» قال: أخبرني عن الإحسان؟ قال: «**أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك**» قال: أخبرني عن الساعة؟ قال: «ما المسئول عنها بأعلم من السائل». قال أخبرني عن أماراتها؟ قال: «أن تلد الأمة ربتها وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان» ثم انطلق فلبثت مليا ثم قال لي: «يا عمر أتدري من السائل»؟ قلت الله، ورسوله أعلم قال: «**فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم**» رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر وعلامة الساعة، من حديث عمر، رقم٣٤. هذا حديث عظيم متفق عليه على صحته وجلالة قدره وكثرة فوائده فهو كالأم للسنة كما سميت الفاتحة أم القرآن لجمعها معاني القرآن. والحديث مشهور رواه أحد عشر من الصحابة منهم عمر وابن عمر وابن مسعود وابن عباس ... انظر: البياضي، إشارات المرام، ص٦٩.

(ISSN: 2536 - 9555)

جبريل– عليه السلام– في صورة رجل شديد سواد الشعر، شديد بياض الثياب، وسأل الرسول ﷺ عدة أسئلة علَّم بها الصحابة– رضوان الله عليهم– مباني ومراتب الدين، إذ سأل الرسول ﷺ عن: الإسلام، والإيمان، والإحسان، وعلم الساعة وأمارتها[٢]. ويتضح من الترتيب العقديّ الذي ورد في إجابة الرسول ﷺ عن السؤال الثاني منها أن الإيمان هو أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره– أن العقيدة الإسلامية ما هي إلا عدة أمور مجملة لا تعدو في ظاهرها سطرًا واحدًا فقط، وهو من اليسر بما لا يعجز عن فهمه الأعرابي البسيط كما يفهمه العالم النحرير، ومن ثم كانت العقيدة على هذا النحو من السهولة واليسر، فهي عبارة عن أمور شفهية مجملة جاء بها جبريل كي يعلمها لأتباع محمد ﷺ الذين تلقوها بالقبول والتسليم والإمرار؛ ولم يختلفوا حولها بسبب من صفاء أنفسهم وبركة صحبة النبي ﷺ وقرب العهد بزمانه، ولقلة الوقائع والاختلافات وتمكنهم من المراجعة إلى الثقات[٣]. ورأى كمال الدين البياضي (ت١٠٩٧هـ) أن هذا الحديث السابق كاشفٌ عن الأصول الاعتقادية

---

(٢) ولا ريب أن هذه الأسئلة مقصودة لذاتها بغرض تعليم الصحابة (أمر) دينهم كما ورد في الحديث، وقد جاءت لتوضح العلاقة بين مباني هذا الدين حيث تنتقل الأسئلة من حيث الارتباط بينها من دائرة الظاهر إلى الباطن أو من العموم إلى الخصوص فجواب السؤال الأول عن الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله... يتعلق بذكر الاستسلام الظاهري في القول والفعل، والسؤال الثاني عن الإيمان الذي يتعلق بالانقياد الباطني القلبي الذي يصدر عنه القول والفعل وهنالك يأتي السؤال الثالث– المترتب على السؤالين السابقين– الذي يتعلق بالفعل الذي يجب أن يجب أن يتسم بكونه حسنا متقنا (الإحسان) وهو عبادة الله تعالى ظاهرا بالأقوال والأفعال وباطنا بالإخلاص لله تعالى وحده؛ ومن الظاهر والباطن (القول+ الفعل) يتكون العمل المتقن المسبوق بالنيَّة، وهو عبادة مادام أنه قصد به وجه الله وحده، لأن الله تعالى يرانا ويطلع علينا في كل حال وهو معنى (أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك).

(٣) انظر: التفتازاني: **شرح العقائد النسفية**، بغداد، مكتبة المثنى، د.ت، ص١١.

لأهل السنة بمحضر الصحابة عن خير البرية لكفايتهم في المهمات، "ولكون البيان بالسؤال والجواب أثبتْ في الطويات آثرُه على الدليل العقلي وقَدّمَه تنبيهًا على أصل السنة من الأخذ بالكتاب والسنة"[٤] ولعل ذلك كان أساسًا مهمًا لهذه الطريقة التي ذاعت ودرج عليها كثير من المصنفين في العقائد بنشرها في صورة يسيرة في صيغة سؤال وجواب[٥].

---

(٤) البياضي، كمال الدين: **إشارات المرام من عبارات الإمام**، تحقيق وتعليق، يوسف عبد الرزاق، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط١/١٩٤٩ ص٥٧.

(٥) ظهرت بعض التآليف في العقيدة عبارة عن سؤال وجواب مثل كتاب الأجوبة في علم الكلام لأبي بكر محمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخفَّاف حيث قال: "سأل من تعيَّن في الدين إجابته عن مسائل من علم الكلام؛ طالبا إبانة ما خفي منها، فالله يجري الحق على لسان المسؤول بمنه وكرمه" ص٤٩، وعدة هذه الأسئلة ثلاثة عشرة سؤالا، أجاب فيها عن أسئلة كلامية دقيقة أتته من مدينة فاس، وهو يشرح كتاب الإرشاد للجويني، والحق أن هذا النمط من التأليف الكلامي كما يقول محقق الكتاب: "رسم مغربي، صار عليه أكابر المتكلمين منهم، ونهض إليه عارفوه المختصون به، ومن أمثلهم فيه الإمام عبد الحق الصقلي في سؤالاته للإمام النظَّار أبي المعالي الجويني، ومنهم الحافظ أبو بكر بن العربي، في سؤالاته لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي، والسؤال لا يُحسنة كلُّ أحد ولا يرتقى إليه إلا من كان على قدر من العلم والفهم" تحقيق د.عبد الله التوراتي، دار الحديث الكنانية، المغرب، ط١/٢٠١٩، ص١٩. وحذا نحو ذلك عدد من العلماء في التأليف في العقائد مثل كتاب ٢٠٠ سؤال وجواب في العقيدة للشيخ حافظ أحمد آل حكمي، مؤسسة الشيخ عيد بن محمد آل ثاني الخيرية، عقيدة المسلم في سؤال وجواب لمحمد جميل زينو. وكذلك كتاب الجواهر الكلامية في إيضاح العقيدة الإسلامية حيث اشتمل على مائة وواحد سؤال وأجوبتها وكان واجبا على طلبة العلم وتلامذة المدارس والمكاتب، إذ قال مؤلفها طاهر بن صالح جزائري في مقدمتها: "هذه رسالة مشتملة على المسائل المهمة في علم الكلام، قريبة المأخذ للأفهام، وجعلتها على طريق السؤال والجواب، وتساهلت في عباراتها تسهيلا للطلاب" صححها حسن الهادي حسين، دار العصور للطبع والنشر بشارع الخليج المصري بالظاهر بمصر، د.ت، ص٢. وقد استعمل هذه الطريقة أيضا الأشعري في كتابه "الإبانة" حيث كتب بابا من أبواب الإبانة (باب الكلام في الإرادة، والرد على المعتزلة، وإيراد أسئلة والجواب عنها) ومنها دلائل التوحيد ٥٠ سؤالا وجوابا في العقيدة تأليف محمد بن عبد الوهاب، دار الاستقامة، القاهرة، ط١/٢٠١١. ولا يخفى ما في هذه الطريقة من سهولة ويسر

(ISSN: 2536 - 9555)

بات من المهم هنا التأكيد على أن العقيدة تحولتْ من عقيدة مجملة في سطر واحد إجابة عن سؤال واحد عن الإيمان إلى كمٍّ هائل من المسائل، الأمر الذي يعني أن هناك أمورًا جدَّت بعد ذلك أضحتْ معها هذه الأمور الاعتقادية الفطرية اليسيرة والواضحة مدوناتٌ كبرى اتسمتْ بالصعوبة والتعقيد والتطويل لاسيما عند غير الاختصاصيين، ومن ثم أصبح هنالك بناءٌ منهجي للعقائد الإسلامية من حيث طريقة التدوين للمسائل العقديّة بعد أن كانت تأتي في تراجم أهل الحديث التي دونتْ فيها العقيدة ابتداءً سواء بصورة كلية أو جزئية، بحيث أصبحت تفرد لها كتب مستقلة، فضلا عن كتب الفرق أو التأريخ لها، وبناء عليه بات من الضروري التفرقة بين العقيدة كأصول وأركان ثابتة وردت في القرآن والسنة وعلم العقيدة كمنهج وطريق[٦] فضلا عن تاريخها وما صاحبه من أمور استجدتْ وانتقلتْ فيها العقيدة ومسائلها من مستوى الرواية الشفاهية والتسليم المباشر– حيث كان الأوائل من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين مستغنين عن تدوين العلمين وترتيبهما أبوابا وفصولا وتقرير مباحثهما فروعا وأصولا– إلى مستوى آخر من الدراية والتدوين، وهنالك أصبح النظر واجبا على المكلف[٧]. بعد أن كانت العقيدة تتلقى بالتسليم والاتباع.

تناسب العامة والصبيان وقد استعملها الشهرستاني في كتابه نهاية الإقدام في علم الكلام أيضا حيث قال: "وقد أوردت المسائل على تشعث خاطري وتشعب فكري ممتثلا أمره في معرض المباحثات ترتيبًا وتمهيدًا وسؤالًا وجوابًا وجعلتها عشرين قاعدة تشتمل على جمع مسائل الكلام" حرره وصححه ألفريد جيوم، بغداد، مكتبة المثنى، د.ت، ص٤.

(٦) عبد المجيد النجار: **الإيمان وأثره في الحياة**، تونس، دار الغرب الإسلامي، ط/١٩٩٧، ص١٠، ١١.

(٧) رأى الكافيجي أن "النظر في معرفة الله تعالى واجبٌ إجماعًا... ولكن وجوبه عندنا بالسمع وعند غيرنا بالعقل. أما السمع فنحو قوله تعالى: (قل انظروا ماذا في السموات والأرض)، وقوله: (فانظر إلى آثار رحمة الله كيف يحي الأرض بعد موتها)، ولأن ما لا يتم الواجب

إن الناظر المتأمل في أمور الإيمان الست يجد أن الحديث قد سماها أمورًا (جمع أمر) التزامًا بما ورد في نهاية الحديث (يعلمكم "**أمر**" دينكم)، فأصبحتْ تلك الأمور أركانا لا يقوم إيمان المرء إلا بها، وبناء عليه أصبح الإيمان له أركان يُعقد القلب عليها، وعلى الرغم من كونها غيبية قلبية تتعلق ببواطن الإنسان فقد جعل اللسان دليلا على هذا الباطن فيعبر عن ذلك الإيمان بأمرين:

الأول: بالإعلان والإعلام والإقرار عن طريق النطق بالشهادتين (أن تشهد...) في جواب سؤال ما الإسلام؟.

الثاني: بالعمل الصالح الذي يُقصد به وجه الله وحده (=إخلاص العبادة لله تعالى)= (أن تعبد الله كأنك تراه...)= (ما الإحسان؟).

ومن الواضح أن اللسان هو وسيلة البيان والإعلان، والجوارح وسيلة العمل بالأركان، والقلب هو وسيلة التصديق والانقياد والإذعان والإيمان، وبناء عليه جاء الإعلان قولا (باللسان) مختصا بجواب السؤال **الأول** وهو ما الإسلام؟ وجوابه النطق بالشهادتين أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وهناك ارتباط وثيق بين اللسان قولا والإيمان والعمل الصالح فعلا، و(القلب) محل يختص بإجابة السؤال **الثاني** ما الإيمان؟ أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله... والعمل بـ(الجوارح) والأركان جاء مختصا بجواب السؤال **الثالث** ما الإحسان؟ أن تعبد الله كأنك تراه...؛ وذلك لارتباط الإحسان بجانب المراقبة والمشاهدة، وإذا جاز لنا أن نتساءل لماذا تعلقت الأسئلة الثلاثة الأولى بـ(اللسان، والقلب أو الجنان، والجوارح للعمل بالأركان)؟ لأن هناك يوما آخر، وهو يوم القيامة الذي ورد السؤال **الرابع** عنه في الحديث (متى الساعة؟) وهنالك تنتهي الحياة الدنيا إلى حياة أخرى باقية تبدأ بوفاة الإنسان ودخوله القبر أول منزل من منازل الآخرة. وبناء عليه يظهر لنا

المطلق إلا به فهو واجب" محيي الدين حمد بن سليمان، **الأنوار في علم التوحيد شرح كلمتي الشهادة**، ت حليم جاليش، إشراف عادل بيك، استانبول ١٩٩٩م، ص٢.

(ISSN: 2536 - 9555)

أهمية هذا الحديث الذي كشف عن مراتب الإسلام ومبانيه كلها في صورة تراتبية ينبني بعضها فوق بعض عليه بحيث أصبح الحديث مدار الدين كله.

على الرغم من أن الإسلام كدين تعدّ العقيدة فيه أهم أسسه فليس له ما للمسيحية من مجامع كنسيّة تحدد معتقداته كمجامع الأساقفة ولكن كثيرا من علمائه قد حللوا هذه المعتقدات في مصنفات قصيرة تسمى بالعقائد[٨] ولمَّا لم تكن لدى علماء العقائد مجامع فقد كانت لديهم أصول وقواعد وإجماعات حاولوا مراعاتها والالتزام بها، وبناء على ذلك نجد أن هناك عقائد بلفظ الجمع على الرغم من أنه دين واحد، والمفترض أن العقيدة فيه واحدة! ولكن من الملاحظ أن الآيات المتعلقة بالعقيدة متناثرة في سور القرآن وآياته وكذلك فيما يتعلق بكتب الحديث فلم تكن مختصة بشيء من العلوم التي ظهرت بعد ذلك ليحدد كل علم منها مجالا معينا يتميز به موضوعه عن غيره من الموضوعات، وبناء عليه حاول علماء الاعتقاد أن يحددوا موضوع العلم ومسائله مع ترتيبها على نحو معين.

وبناء عليه استند بعض المصنفين في العقيدة إلى حديث جبريل في ترتيب مسائل العقيدة على الرغم من أن هناك آيات في القرآن لم تلتزم بهذا الترتيب في عرض مسائل العقيدة، وتجلَّى ذلك بوضوح في آية البر الجامعة لمباني الإسلام ومعانيه الكلية من حيث العقيدة والشريعة والأخلاق والقيم الاجتماعية، حيث تقدم الإيمان بالله واليوم الآخر على الإيمان بالملائكة والكتاب والنبيين، قال الله ﷻ: ﴿... وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (البقرة: ١٧٧) ولا يخفى هنا

(٨) انظر: كارادفو: **مفكرو الإسلام**، ترجمة محمد عبد العزيز الحبابي، الرباط، مطبعة الأمنية، ط١/١٩٤٥، ص٦٥.

أن الله تعالى جعل العقيدة أساسًا ومحركًا لبقية الفروع والتكاليف الشرعية المبنية عليها (كالصلاة والزكاة والصوم والحج) وكذلك الحال بالنسبة للفضائل الأخلاقية (كالإيثار والصبر والصدق) والقيم الاجتماعية (كالوفاء بالعهد، والثبات في المواقف أوقات الرخاء والشدة)، ومن هنا جاء ذكر الإيمان بالله واليوم الآخر أولًا ثم ذكر الإيمان بالملائكة باعتبار أن الملائكة وسائط بين الله ورسله في تبليغ الوحي والشرائع فناسب أن يُقَدِّم الكلام فيهم على الأنبياء، ولا يلزم من ذلك أن يكونوا أفضل من الأنبياء[٩]؛ لأن كليهما رسل الله، فالملائكة هم رسل الله إلى الرسل الذين اصطفاهم الله من البشر، وكلاهما مصطفون ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥] ثم الإيمان بالكتب، ثم الإيمان بالنبيين أو الرسل، ولعل ذلك يرجع إلى أن القرآن الكريم قد أجمل ثم فصَّل حيث إن هذين الأصلين اللذين ينبني عليهما بقية الأصول الأخرى المذكورة في الآية، على الرغم من أن الأصل السادس وهو الإيمان بالقدر لم يرد ذكره في الآية صراحة، وإنما ورد معناه مضمنًا في هذه الآية الجامعة؛ لأن الصابرين في البأساء والضراء– كما ورد في الآية– لن يتماسك صبرهم ما لم يكونوا مؤمنين بالقضاء والقدر، وبناءً عليه يمكن القول بأن القرآن الكريم قد عبَّر عن هذا الأصل بصورة عملية تطبيقية دونما تصريح كما في بقية الأصول الأخرى.

جديرٌ بالذكر أن أمور الاعتقاد الستة الواردة في الحديث تحولتْ إلى أصول[١٠] تتميز هذه الأصول بأنها أمور جوهريَّة عن غيرها من الأمور العمليَّة، وذلك ما فقهه الإمام أبو حنيفة النعمان (ت١٥٠هـ)، حيث ورد إلينا كتاب نُسبَ

---

(٩) انظر: **شرح العقيدة الطحاوية**، ص ٣٧٩. المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر وعلى رأسهم الأنبياء باتت من إحدى مسائل المتكلمين المتأخرين.

(١٠) الأصل لغة هو ما يبنى عليه غيره، وقد احتفى التراث الإسلامي بهذا اللفظ في مجالات عدة فاشتهر اللفظ بإطلاقه على علم أصول الفقه، وأصول الدين حتى في التراث الصوفي قالوا من ضيع الأصول فقد حرم الوصول.

(ISSN: 2536 - 9555)

إليه حمل هذه التسمية "الفقه الأكبر"، ميزّ فيه بين الأمور الاعتقادية النظرية والأمور العملية (العمليات) باعتبار أن الأولى أصول نظرية تبنى عليها الفروع العملية (العبادات، المعاملات...)[١١]، وتحددت تلك الأصول في ستة أصول معروفة ورد بها حديث جبريل السابق: ١- الإيمان بالله. ٢- الإيمان الملائكة. ٣- الإيمان بالكتب. ٤- الإيمان بالرسل. ٥- الإيمان اليوم الآخر. ٦- الإيمان بالقدر خيره وشره. وبناء عليه استفاد العلماء بأن هذه هي أركان الإيمان أو أصوله الستة التي وردت في الحديث وبات هذا الحديث أصلا في الاستدلال على أصول الدين في كتب العقيدة، وأصبحت هذه الأصول الستة إحدى تسميات موضوعات هذا العلم. ويبقى السؤال المهم هل يمكن اختزال الأصول الستة في أصلين فقط أو أصل واحد أو ثلاثة أصول أو أربعة أو خمسة، ولماذا؟ نحاول الإجابة عن هذا التساؤل من خلال النقاط الآتية:

المبحث الأول
البناء المنهجي لأركان الإيمان
من الأصول الستة إلى الأصلين أو الأصل الواحد

رأى بعض العلماء أنه بإمكاننا أن نختصر تلك الأصول الإيمانية الستة **إلى أصلين فقط** يتضمنان بقية الأصول الأخرى، وهذان الأصلان هما: الإيمان بالله والإيمان باليوم الآخر[١٢]، لاسيما أنه وردت آيات كثيرة في القرآن يتلازم فيها ذكر

(١١) وقرر ذلك أيضا سعد التفتازاني في **شرح العقائد النسفية** إذ قال: "اعلم أن الأحكام الشرعية منها ما تتعلق بكيفية العمل، وتسمى فرعية، ومنها ما تتعلق بالاعتقاد، وتسمى أصلية واعتقادية. والعلم المتعلق بالأولى يسمى علم الشرائع والأحكام؛ لما أنها لا تستفاد إلا من جهة الشرع، ولا يسبق الفهم عند إطلاق إلا إليها. وبالثانية: علم التوحيد والصفات؛ لما أن ذلك أشهر مباحثه وأشرف مقاصده" بغداد، مكتبة المثنى، ص٩، ١٠.

(١٢) ولعل الفلاسفة المسلمين قد عبروا عن هذين الأصلين بمصطلحين آخرين، هما: المبدأ والمعاد. وربما انتقلت عدوى هذين المصطلحين إلى المتكلمين إذ قال السمرقندي في "**الصحائف في علم الكلام**" عن تعريفه: بـ"أنه علم يبحث فيه عن ذات الله- تعالى- وصفاته، وأحوال

الأصلين معًا حيث وردا مقترنين إثباتًا ونفيًا، ومما ورد في الإثبات قوله تعالى عن دعوة أبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام: ﴿ وَإِذ قَالَ إِبرَٰهِمُ رَبِّ ٱجعَل هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنا وَٱرزُق أَهلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَن ءَامَنَ مِنهُم **بِٱللَّهِ وَٱليَومِ ٱلأٓخِرِ**﴾ (البقرة: ١٢٦) وقوله تعالى عن عمارة بيته: ﴿ إِنَّمَا يَعمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَن **ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱليَومِ ٱلأٓخِرِ**...﴾ (التوبة:١٨) فالفروع كإقام الصلاة وإيتاء الزكاة قد أعقبت هذين الأصلين فقط وترتبت عليهما وحدهما دون بقية الأصول الستة. وكذلك في قوله تعالى عن أصحاب الديانات السابقة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ [البقرة: ٦٢][١٣]؛ مما يعني أنَّ لهذين الأصلين أهميةً كبرى تتجاوز بقية الأصول الستة.

وقد ورد ذكر هذين الأصلين متلازمين أيضا في حال النفي وحدهما دون بقية الأصول الستة كما في قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلمَنِّ وَٱلأَذَىٰ كَٱلَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ **وَلَا يُؤمِنُ بِٱللَّهِ وَٱليَومِ ٱلأٓخِرِ**...﴾ (البقرة: ٢٦٤)[١٤] وقوله تعالى عن مدعي الإيمان بألسنتهم فقط: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ **آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ** وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ فالله تعالى نفى عنهم الإيمان بالله والإيمان باليوم الآخر دون بقية الأصول الأخرى؛ لأنه إيمان ليس نابعًا من القلب وإنما مجرد قول وإعلان عن ادعاء يخدعون به أنفسهم فقط، وذلك دليل على تضمّن الأصلين للإيمان بالأصول الأخرى.

الممكنات في المبدأ والمعاد على قانون الإسلام" ص٦٥ ولعلهم رجعوا إلى القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ وكذلك الآيات [الروم: ١١]، و[الأنبياء: ١٠٤]، و[يونس: ٣٤] و[الروم: ٢٧].

(١٣) راجع أيضا الآيات التي ورد فيها الاقتران بين أصلي الإيمان بالله واليوم الآخر دون بقية الأصول الستة في السور الآتية: سورة البقرة: ٦٢، ٢٢٨، ٢٣٢، وسورة آل عمران: ١١٤، وسورة النساء: ٣٩، ٥٩، ١٦٢، وسورة المائدة: ٦٩، وسورة التوبة: ١٩، ٤٤، ٤٥، ٩٩. وسورة النور: ٢، وسورة الأحزاب: ٢١، وسورة الممتحنة: ٦، وسورة الطلاق: ٢.

(١٤) راجع أيضا آيات: (المجادلة: ٢٢) [التوبة: ٤٥] [البقرة: ٨].

(ISSN: 2536 - 9555)

ومن الجلي أن الاقتران بين هذين الأصلين وحدهما: الإيمان بالله واليوم الآخر لم يرد مقتصرا على القرآن فحسب بل ورد كذلك في السنة النبوية المطهرة حيث أشارت أحاديث الرسول ﷺ إلى أهمية هذين الأصلين: الإيمان بالله واليوم الآخر، اللذين ورد ذكرهما وحدهما مقترنين ومتلازمين في كثير من أحاديث الرسول ﷺ، ومن ذلك ما ورد عن أَبي شُرَيْحٍ الخُزاعيّ: أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَانَ **يُؤمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ** فَلْيُحْسِنْ إلى جارِهِ، ومَنْ كَانَ **يُؤْمِنُ بِاللَّهِ واليومِ الآخِرِ** فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، ومَنْ كانَ **يُؤمنُ باللَّهِ واليومِ الآخرِ** فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَسْكُتْ"[١٥] وورد كذلك في حديث آخر في قول الرسول ﷺ: "لا يحل لامرأة **تؤمن بالله واليوم الآخر** أن تُحدّ على ميّت فوق ثلاث إلا على زوج..."[١٦] وذلك يعني أن الاقتران بينهما ورد أيضا في الحديث النبوي في حالتي الإثبات والنفي دون بقية الأصول الستة كالإيمان بالملائكة والكتب والقدر.

وقد حاول بعض العلماء تفسير هذا التلازم بين هذين الأصلين وحدهما بأن الإيمان بهذين الأصلين هما اللذان يدفعان إلى العمل الصالح، فالذي يؤمن بالله المبديء يرجو– بالطبع– لقاء الله المعيد في الآخرة، أي أن الإيمان بالمبدأ والمعاد هما طرفا الوجود المتلازمين، حيث قال الحنفي: "إذ المقصد الأقصى والمطلب الأعلى هو معرفة المبدأ والمعاد، والإيمان بالله إشارة إلى المبدأ وباليوم الآخر إلى المعاد، فكأنهم عبروا عن الإيمان مجازًا بأشرف أجزاء متعلقة أو اكتفوا عن الكل

([١٥]) رواه مسلم في **صحيحه**، كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف، من حديث أبو هريرة رضي الله عنه، رقم ٩٧.

([١٦]) رواه البخاري في **صحيحه**، كتاب الجنائز، باب إحداد المرأة على غير زوجها، من حديث أم حبيبة رضي الله عنها، رقم ١٢٣٤. وانظر كذلك الحديث الذي رواه مسلم في **صحيحه**، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، رقم ١٠٥٢، وما رواه البخاري في **صحيحه**، كتاب الحج، أبواب المحصر وجزاء الصيد، من حديث أبي شريح العدوي، رقم ١٧٤٨.

بأعظم أجزاء متعلقه"[١٧]، ورأي بعضهم بأنهما- الإيمان بالله واليوم الآخر- أصلان في جميع الديانات السابقة على الإسلام[١٨]، ومن ثم جاء الإسلام مؤكدًا على أهمية هذين الأصلين، وبناء عليه فلم يُحرَم المؤمنون بهما من أهل الديانات السابقة كاليهود والنصارى والصابئين الأجر والمثوبة من الله على قدر إيمانهم به؛ إذ قال الله عز وجل عن إيمان هؤلاء: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ مَنْ **آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ** وَعَمِلَ صَالِحًا...﴾ (سورة البقرة: ٦٢) وذلك يعني أن الإيمان بالله واليوم الآخر- كأصلين- وما يترتب عليهما من عمل صالح لا يضيع عند الله في الآخرة مصداقا لقوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، وغاية الأمر أن الإيمان باليوم الآخر مترتبٌ على الإيمان بالله تعالى؛ لأن الله تعالى هو الذي أوجد الحياة الدنيا لغاية فلابد إذًا أن يكون هناك جزاءٌ أخرويٌّ وإلا كان الخلق عبثًا، وقد استنكر الحق- سبحانه- ذلك في قوله ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، فلا معنى للإيمان بالله ما لم يكن هناك إيمان باليوم الآخر، ولذلك كان مطلوبًا من الإنسان كمخلوق إذا آمن بالبدء أن يؤمن بالنهاية وما بينهما، فالإيمان باليوم الآخر لازم لا ينفك عن الإيمان بالنشأة الأولى فكان مطلوبًا منه العبادة لله والخلافة في الأرض وعمارتها (انظر شكل ١).

---

(١٧) الحنفي، عصام الدين إسماعيل بن محمد (ت١١٩٥هـ): **حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي**، ومعه حاشية ابن التمجيد، ج٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١/٢٠٠١، ص٩٨.

(١٨) راجع: الفصل الثاني بعنوان بيان اتفاق الشرائع على إثبات المعاد، من كتاب الشوكاني محمد بن على: **إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات**، لبنان، ط١/١٩٨٤، ص١٠.

(ISSN: 2536 - 9555)

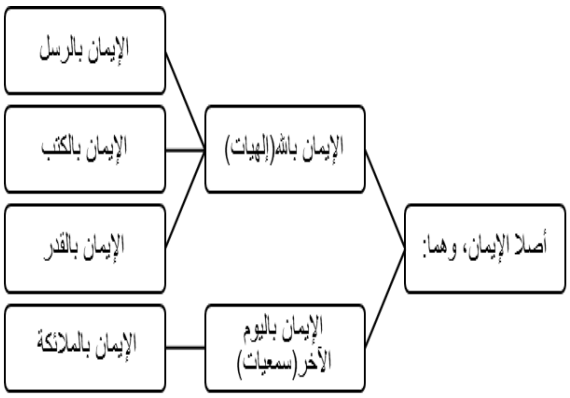

شكل (١) يوضح أصلي الإيمان وما يتفرع عنها من أركان.

ولا غرو أن رأى الإمام البياضي (ت ١٠٩٨هـ) أن مبنى التوحيد وما يلزم العبد من اعتقاد يعود إلى أمرين، هما: الإيمان الواجب بالله المبديء، واليوم الآخر؛ إذ يقول في شرحه لعبارات الإمام أبي حنيفة النعمان: "مبنى التوحيد وما يلزم على العبد في الاعتقاد (يجب أن تقول **آمنت بالله**) الواجب لذاته، المبديء لكل ما عداه، المتصف بصفات الكمال الذاتية والفعلية، الراجعة إلى تكوينه الشامل لإرسال الرسل، وإنزال الكتب بالملائكة، والقدر من الخير والشر، وغير ذلك، **واليوم الآخر** من البعث والحساب وغير ذلك مما ثبُت في المعاد"[١٩] أي أن البياضي انتهى إلى أن الأصل في الاعتقاد هو الإيمان بالمبدأ (بالله) والمعاد (اليوم الآخر) فإليهما ترجع أصول ومسائل الإيمان الأخرى واستدل على ذلك بآية البر[٢٠]. ومن الواضح أن الإيمان بالله تعالى يتضمن الإيمان بالرسل الذين أرسلهم الله تعالى والإيمان بالكتب التي أنزلها الله عليهم؛ ليبلغوا رسالات الله للناس، والقدر الذي قضاه وقدره على عباده، وهذه ثلاثة أصول أو أركان تندرج تحت الإيمان بالله وحده، وبناء عليه تدخل في الإلهيات. ولو تأملنا الأصل الثاني الإيمان باليوم الآخر سنجد أنه يتضمن الإيمان بسائر الغيبيات باعتبار أنها تندرج

(١٩) البياضي، كمال الدين أحمد: **إشارات المرام**، ص٦٩.

(٢٠) انظر: **السابق**، ص٧٠.

تحت الإيمان بالغيب، الذي يتضمن بدوره الإيمان بالملائكة والجن. ولكن هل توقف التنبيه على أهمية هذين الأصلين فقط أم أن هناك أصلا آخر؟

اتفق الإمام أبو عبد الله السنوسي (ت٨٩٥هـ) وهو من متأخري الأشاعرة مع القول بالأصلين أيضا، ولكنه عَدَلَ عن الأصل الثاني وهو الإيمان باليوم الآخر إلى الأصل الثاني عنده، وهو الإيمان بالرسل، حيث رأى أن الأصلين هما: الإيمان **بالله** والإيمان **بالرسل** يتجليان في الشهادتين: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، فهما تجمعان العقائد كلها[٢١]؛ حيث إنهما أصلٌ لابتناء العقائد بعضها على بعض، فبعد أن ذكر التأسيس لأصل الإيمان بالله على أساس العقل والإيمان بالرسل كذلك قال: "ويجمع معاني هذه العقائد كلها قول: لا إله إلا الله محمد رسول الله، إذ معنى الألوهية: استغناء الإله عن كل ما سواه، وافتقار كل ما عده إليه ... فقد بانَ لك تضمّن قول لا إله إلا الله للأقسام الثلاثة التي يجب على المكلف معرفتها في حق مولانا جلّ وعزّ، وهي ما يجب في حقه تعالى، وما

---

(٢١) يقول في منظومته **جوهرة التوحيد** بعد أن ذكر جميع العقائد الإيمانية مما يرجع إلى الألوهية والنبوة وجوبا وجوازا واستحالة: "وجامعٌ معنى الذَّي تقررا **** شهادتا الإسلام فاطرح المِرا. ويعني بذلك تَضَمّن الشهادتين لجميع العقائد الإيمانية الواجبة كما عنون اللقاني شارح الجوهرة. إذ يقول: "والمعنى أن الشهادتين جمعتا جميع العقائد الإيمانية الواجبة الاعتقاد شرعا، سواء تعلقتْ بالله تعالى أو برسله أو بكتبه أو بالجنة والنار أو بشيء من المغيبات التي وردت بها الأخبار، وسواء رجعت للواجب العقلي أو للممتنع العقلي أو للجائز العقلي" **هداية المريد لجوهرة التوحيد**، برهان الدين إبراهيم اللقاني المالكي، تحقيق، مروان حسين عبد الصالحين البيجاوي، القاهرة، دار البصائر، ط١/٢٠٠٩، ص٧٢١. وهذا ما أكده أيضا الشيخ محمد بخيت المطيعي(ت١٣٥٤هـ) في **كتابه القول المفيد في علم التوحيد** الذي شرح فيه منظومة رسالة وسيلة العبيد للشيخ محمد الإمام الطاهري في قول الأخير:

وذي العقائد التي تقرَّرتْ ....في لازم الشهادتين اندرجتْ

إذ لازم الكلمة الشريفة ....غناه قل وحاجة الخليقة انظر: دار البصائر، ط١/٢٠١١، ص١٢٨.

(ISSN: 2536 - 9555)

يستحيل، وما يجوز. وأما قولنا: محمد رسول الله ﷺ فيدخل فيه الإيمان بسائر الأنبياء والملائكة والكتب السماوية واليوم الآخر؛ لأنه عليه الصلاة والسلام جاء بتصديق جميع ذلك كله... فقد بان لك تضمّن كلمتيّ الشهادة مع قلّة حروفها لجميع ما يجب على المكلف معرفته من عقائد الإيمان في حقّه تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام... فعلى العاقل أن يكثر من ذكرها مستحضرا لما احتوتْ عليه من عقائد الإيمان"[٢٢] وذلك ما دارت عليه العقيدة السنوسية كلها إذ أوضح فيها "ما يجب على كلِّ مكلَّف شرعًا أن يعرف ما يجب في حقّ **مولانا عز وجل**، وما يستحيل، وما يجوز. وكذلك يجب عليه أن يعرف مثل ذلك في **حقّ الرسل** عليهم الصلاة والسلام"[٢٣] فالأصلان– الإيمان بالله وسله– ثابتان لدى المتأخرين من الأشعرية بحيث يتضمنان بقية العقائد الأخرى. وجرى على ذكر هذين الأصلين أيضا عبد المجيد الشرنوبي الأزهري (ت١٣٤٨هـ) إذ قال في نظمه في العقائد: وتجمع العقائد التي مضتْ *** شاهدة التوحيد حسبما ثَبَت[٢٤] يعني شهادة الإسلام التي يدخل المرء بقولها في الإسلام، وهي: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ﷺ تجمع جميع العقائد الست والستين[٢٥]. ومن المهم الإشارة إلى وجود علاقة وثيقة بين الإيمان بالأنبياء والرسل وتوحيد الله ﷺ وسائر أركان العقيدة؛ لأن أساس الدين هو إثبات النبوة، وكل شيء من الدين يعتبر فرعًا عن إثبات النبوة، فالإيمان بالقرآن الذي هو كلام الله– تبارك وتعالى– متفرعٌ عن الإيمان بنبوة محمد ﷺ ولهذا كان كفار قريش يجادلون النبي

(٢٢) السنوسي، محمد بن يوسف الحسيني، **متن السنوسية في علم التوحيد**، ص٦–٨.
(٢٣) **السابق** نفسه.
(٢٤) الشنقيطي، محمد بن يحيى الولاتي المالكي (ت١٣٣٠)، **فتح الرب المجيد الحميد على نظم عبد المجيد الأزهري الشرنوبي في عقائد التوحيد**، عناية نزار حمادي، ط١/٢٠١٤، ص٦٤.
(٢٥) **السابق** نفسه.

ﷺ بأنه ليس بنبي ليتوصلوا بذلك إلى الطعن في القرآن؛ لأن من أنكر نبوة محمد أو طعن فيها فقد طعن في القرآن وطعن في الإسلام، وهكذا إثبات نبوته هو نقطة المنطلق للإيمان بكل ما جاء به الإسلام سواء في باب العقائد أو الأحكام[٢٦].

والمتأمل لآيات القرآن الكريم يجد أيضا أن هناك آياتٍ كريمةً تؤكد على أن هناك أصلا آخر غير الإيمان باليوم الآخر، حيث وردت آيات كثيرة في القرآن الكريم تضيف إلى الإيمان بالله تعالى الإيمان بالرسل، وقد ورد الاقتران بين هذين الأصلين دون غيرهما إثباتا ونفيا، ومما ورد في الإثبات قوله تعالى: ﴿... **فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ** وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٩][٢٧] ومما ورد في سياق النفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ **بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ** وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ...﴾ [النساء: ١٥٠] وبناء عليه يتضح لنا أن الإيمان بالله والإيمان بالرسل من الأصول المهمة التي تتضمن بقية الأصول، وقد ذهب إلى ذلك الشبلي النعماني الهندي بقوله: إن أصل أصول العقائد ركنان هما: وجود الباري، والنبوة[٢٨].

لا ريب أن النطق بالشهادتين على الترتيب والمولاة يعدّ إعلانا وانقيادا ظاهريا يعبر به المسلم عما في قلبه من اعتقاد جازم بالأمور الاعتقادية اليقينية الستة المعروفة، يقول اللقاني(ت١٠٤١هـ): "ولعل لهذا المعنى مع الاختصار جعلهما الشرع ترجمة عمّا في القلب من الإيمان، ودليلا على الانقياد الظاهر للإسلام، ولم يقبل أحد الإيمان مع القدرة عليهما إلا بهما، وقد نص العلماء على أنه لا بد من فهم معناهما، يريدون ولو بالإجمال وإلا لم ينتفع الناطق بهما في الخلاص من

---

(٢٦) انظر: انظر: الشافعي، حسن وآخر: **محاضرات في العقيدة الإسلامية**، القاهرة، دار الهاني، ط١/٢٠٠٩، ص٢٣٠.

(٢٧) والآيات الآتية أيضا: النساء: ١٥٢، ١٧١؛ والحديد: ١٩، ٢١.

(٢٨) الهندي، الشبلي النعماني: **علم الكلام الجديد**، ص١٧٧.

(ISSN: 2536 - 9555)

الخلود في دار الاقتصاص"[٢٩] ومن هنا يتضح أن فهم الشهادتين ينجّي الإنسان ولو على سبيل الإجمال في الآخرة لاسيما أن الرسول ﷺ قال: "من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة"[٣٠]، ومن هنا يحض اللقاني العاقل على الإكثار من ذكر كلمة التوحيد مستحضرا ذكر الله تعالى وما احتوتْ عليه من عقائد الإيمان حتى تمتزج معناها بلحمه ودمه بقصد العبودية لله تعالى راجيا أن تكون هي آخر كلامه لاسيما وأن علم السلوك ينبني عليها[٣١].

من الواضح للعيان أن هناك تطورًا كبيرًا لهذين الأصلين بحيث يمكن دمج العقائد كلها في أصل واحد فقط يتضمّن بقية الأصول الأخرى، ألا وهو كلمة التوحيد، حيث قال صاحب "عون المريد لشرح جوهرة التوحيد": "وقد تضمنتْ كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) المطلوب على ما وعته على قلة حروفها، جميع ما يجب على المكلّف معرفته من **عقائد الإيمان في حقه تعالى**، وفي حقِّ **رسله**– عليهم الصلاة والسلام– كما أثبت عَجُزُ الكلمة الطيبة (محمد رسول الله) الرسالة. إن الشطر الأول، تضمن الأقسام الثلاثة التي يجب على المكلف معرفتها، وهي: ما يجب في حقه تعالى، وما يستحيل، وما يجوز، والشق الثاني يدخل فيه: الإيمان بسائر الأنبياء والملائكة والكتب المنزلة، واليوم الآخر، وغير ذلك مما يعسر حصره، وإذ الإقرار بالرسالة يستلزم التصديق بكل ما جاء به الرسول من عند الله تعالى وكذلك يستلزم وجوب صدق الرسل، وأمانتهم، وتبليغهم، وفطانتهم، ولعلها لاختصارها مع اشتمالها على كل العقائد"[٣٢] ويذهب بعض الباحثين إلى رأي بعض العلماء من أن كلمة التوحيد وحدها لقبٌ لمجموع الشهادتين، فهي جامعة

([٢٩]) اللقاني، برهان الدين إبراهيم: **هداية المريد لجوهرة التوحيد**، ص٧٢٣، ٧٢٤.

([٣٠]) **سنن أبي داود**، كتاب الجنائز، باب في التلقين، من حديث معاذ بن جبل، رقم ٢٧٥٨. وحديث (أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي عشية عرفة لا إله إلا الله وحده ...) الدعاء للطبراني، باب الدعاء بعرفات، من حديث على رضي الله عنه، رقم ٨٠٠.

([٣١]) انظر: **تهذيب واختصار أم البراهين**، ص٢٠٣.

([٣٢]) تتان، عبد الكريم وآخر، **عون المريد لشرح جوهرة التوحيد في عقيدة أهل السنة والجماعة**، دار البشائر للطباعة، ط٢/١٩٩٩، ص١٢٢.

لمراتب التوحيد ورمز لكل ما يعتبر من أركان الدين، انطلاقًا من الإيمان وأركانه ونهاية بما يبلغه الرسول عن ربه، والإيمان بمضمونها على وجه صحيح يستتبع قطعًا الإيمان بسائر العقائد من إلهيات، ونبويات، وسمعيات، إذا الإيمان ببعض والكفر ببعض ليس من الإيمان في شيء[٣٣] ومعنى ذلك أن الأصلين السابقين(الإيمان بالله والإيمان بالرسل) يمكن أن يندرجا تحت أصل واحد، وهو التوحيد، أي أن كلمة التوحيد تدل على الشهادتين معا، كما قال السنوسي في شرحه: "فقد بان لك تضمّن قول لا إله إلا الله(كلمة التوحيد) للأقسام الثلاثة التي يجب على المكلف معرفتها في حقّ مولانا جل وعز، وهي ما يجب في حقّه، وما يستحيل، وما يجوز"[٣٤] أما دلالتها على الإلهيات فالظاهر أنها عرضت من صفات الله صفة واحدة هي الوحدانية لكنّ تدبر الصيغة، يفضي إلى أنها تتضمن سائر الصفات، لأن الاعتراف بأنه سبحانه هو المعبود بحق هو اعتراف ضمنيّ بأنه جامع لكل كمال، ومنزه عن كل نقص ... ويفتقر إليه كل ما عداه[٣٥] ويحاول أن يشرح لنا كيف أن الموجودات مفتقرة إلى موجدها وهو مستغن عنها، من خلال الإلهيات والنبوات حيث قال: "وأما قولنا محمد رسول الله ﷺ فيدخل فيه الإيمان بسائر الأنبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام والكتب السماوية واليوم الآخر؛ لأنه عليه الصلاة والسلام جاء بتصديق جميع ذلك"[٣٦] وذلك يعني أن الإيمان بالسمعيات يندرج كله تحت الإيمان بالنبوات. وبناء عليه فالعقائد كلها مندرجة في كلمة التوحيد التي تعد هي **أم العقائد**، وقاعدتها هي أم القواعد؛ لأنها تنطوي على كلِّ العقائد، وتنبني عليها القواعد الأربع بعدها، ولا يصح شيء منها

([٣٣]) **السابق**، ص١٢٣. وانظر أيضا: إبراهيم البيجوري، **تحفة المريد على جوهر التوحيد**، القاهرة، مصطفى بابي الحلبي، ١٩٣٩م، ص٨٣.

([٣٤]) السنوسي، محمد بن محمد بن يوسف، **شرح أم البراهين**، مطبعة الاستقامة، ط١/١٣٥١هـ، ص٨٣.

([٣٥]) **السابق** نفسه.

([٣٦]) **السابق**، ص٨٣.

(ISSN: 2536 - 9555)

إلا بعد وجودها، فيجوز أن نسميها أم القواعد التي تنطوي على أم العقائد فكما أن وجود الأم شرطٌ عادي في وجود الولد فكذلك فأم القواعد شرط شرعي لصحة بقية القواعد[٣٧]. ومن هنا نؤكد على مشروعية وأهمية تسمية علم العقائد باسم التوحيد.

جدير بالذكر أن الكافيجي (ت٨٧٩هـ) قد شرح علم التوحيد كله من خلال كلمتي الشهادة: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله باعتبار أن التوحيد هو أصل الأصول إن جاز التعبير، ومن يطالع كتابه يجد أنه قد تناول (الإلهيات) ومسائلها فضلا عن مقدماتها في الباب الثاني من كتابه "الأنوار في علم التوحيد" شرح كلمتيّ الشهادة وخصص الباب الثالث في بيان قولنا وأشهد أن محمدا عبده ورسوله بحسب دلالة اللفظ وفي إثبات النبوة والرسالة (النبوات) بل جعل عنوان الكتاب صريحًا في هذا الغرض حيث جعل عنوانه "الأنوار في علم التوحيد شرح كلمتي التوحيد"، فيرى أن "كلمة التوحيد مع التصديق يقتضي الإقرار والتصديق بجميع صفات الباري عز وجل ومن صفاته الإيجاد والإرسال والإحياء والإبقاء وغير ذلك فلزم من ذلك وبالضرورة إقرارٌ بالرسالة وتصديق بها، وهو معنى قولنا أشهد أن محمدا عبده ورسوله ويقوي ما ذكر قوله عليه السلام: "أمرتُ أن أقاتل الناس حتَّى يقولوا لا إله إلا الله"[٣٨] وبناءً عليه فإنه قد توقّف عند إثبات الرسل وختم نبوة محمد ﷺ دون أن يتعرض للحديث عن السمعيات ومسائلها[٣٩] على الإطلاق أو يسوغه لنا.

([٣٧]) انظر: الفاسي، محمد بن أحمد بن محمد: **مختصر الدر الثمين والمورد المعين على المنظومة المسماة بالمرشد المعين على الضروري من علوم الدين**، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٤٥هـ، ٧، ٨.

([٣٨]) الكافيجي، محمد بن سليمان، **الأنوار في التوحيد**، ص٢٦.

([٣٩]) انظر **السابق** نفسه، ص٣٤.

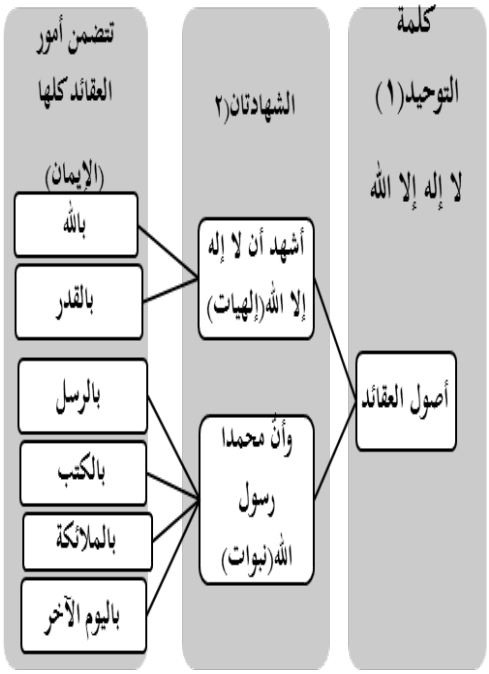

شكل (٢) يوضح تقسيم العقائد وتضمنها في كلمة التوحيد من خلال علاقتها بالشهادتين وأركان الإيمان.

وأوضح الإمام أبو عبد الله الحليمي (ت٤٠٣هـ) في المنهاج أن لا إله إلا الله (كلمة التوحيد) تتضمن عدة عقائد (انظر شكل ٢) منها: إثبات الباري عز وجل ليقع به مفارقة التعطيل، وإثبات وحدانيته ليقع به البراءة من الشرك، وأن وجود كل ما سواه من قبل إبداعه واختراعه؛ لتقع به مفارقة العلة والمعلول، وإثبات أنه مدبر ما أبدع ومصرفه على ما شاء لتقع به البراءة من القائلين بالطبائع أو تدبير الكواكب أو تدبير الملائكة[٤٠] ولا ريب أن الأصل في هذا التقسيم– المنطلق من كلمة التوحيد– مبنيٌّ على ما ورد من نص نبوي شريف عن رسول الله ﷺ من

(٤٠) انظر: الحليمي، الحسين بن الحسن: **المنهاج في شعب الإيمان**، ج١، تحقيق، حلمي فودة، القاهرة، دار الفكر، ط١/١٩٧٩، ص١٨٣، ١٨٤.

(ISSN: 2536 - 9555)

أحاديث متنوعة منها قوله ﷺ لمعاذ بن جبل– وقد كان رديفه على رحل– فقال يا معاذ: قال: لبيك يا رسول الله وسعديك! قال يا معاذ! كررها ثلاث ثم قال ﷺ: "ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله إلا حرمه الله على النار قال: يا رسول الله: ألا أخبر بها الناس فيستبشروا؟! قال: إذًا يتكلوا"(٤١) وحديث أبي ذر الغفاري عن النبي محمد ﷺ قال: "ما من عبد قال: لا إله إلا اله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة، قلتُ: وإن زنى وإن سرق قال: وإن زنى وإن سرق رغم أنف أبي ذر"(٤٢) فمن قالها من قلبه ومات عليها دخل الجنة ولم يعتنِ العلماء بالانطلاق منها في تقديم موضوعات العقيدة، على الرغم من وجود أسماء كثيرة أحصاها الفخر الرازي، منها: كلمة التوحيد، كلمة الإخلاص، الكلمة الطيبة، كلمة الحق، العروة الوثقى، كلمة الصدق.

المبحث الثاني

تطور البناء المنهجي لأركان الإيمان من الأصلين إلى الأصول الثلاثة:

وبعد أن عرفنا أن أمور الدين الستة التي وردتْ في حديث جبريل المشهور يمكن اختصارُها في أصلين فقط، هما: الإيمان بالله تعالى والإيمان باليوم الآخر أو الإيمان بالله تعالى والإيمان بالرسل أو في كلمة التوحيد أم العقائد، نقف هنا مع تقسيم جديد لا يختزل الأصول الستة في أصلين فقط أو في أصل واحد بل يجمع هذه الأصول الثلاثة معا باعتبار أنها الموضوعات الكبرى التي تنبني عليها

(٤١) متفق عليه، **صحيح البخاري**، كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم، من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه، رقم ١٢٧.

(٤٢) متفق عليه، **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة من حديث أبي ذر، رقم ١٦٧، صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب من أجاب بلبيك وسعديك، رقم ٥٩٣٨.

العقائد، وهي: (الإيمان بالله، الإيمان بالرسل، الإيمان باليوم الآخر)، واتضح ذلك لدى القاضي عياض (ت٥٤٤هـ) الذي أطلق على مباني الإسلام الخمسة التي وردت في حديث الرسول ﷺ (بُنى الإسلام على خمس...) قواعد الإسلام، وجعل **القاعدة الأولى**، وهي الشهادتان، ولا بد فيها من اعتقاد بالقلب ونطق باللسان، وفصلها إلى **أربعين عقيدة** تنتهي الأقسام الثلاثة الكبرى المذكورة، حيث قسمها إلى: عشر يعتقد وجوبها، وعشر يعتقد استحالتها، وعشر يتحقق وجودها، وعشر يتيقن ورودها[٤٣] ومن خلال عرضه تفاصيل كل عشر على حدة اتضح أن العشر التي يعتقد وجوبها وكذلك العشر التي يعتقد استحالتها قَصدَ بها أن يتناول مسألة **(الإلهيات)**؛ إذ يقول: "فالعشر الواجبات أن يعتقد أن الله واحدٌ غير منقسم في ذاته، ولا معه ثان في ألوهيته وأنه حي قيوم ... والعشر المستحيلات أن تعتقد أنه تعالى يستحيل عليه الحدوث والعدم، بل هو تعالى بصفاته وأسمائه قديم باق دائم الوجود قائم على كل نفس بما كسبت ..."[٤٤]، وأما العشر التي يتحقق وجودها فيعرض فيها **(للنبوات)** إذا قال: "والعشر المتحقق وجودها أن تعتقد أن الله تعالى أرسل لعباده أنبياءه ورسله وأنه أنزل عليهم آياته وكتبه..."[٤٥] والعشر التي يتيقن ورودها عرض فيها **(للسمعيات)** إذ قال: "والعشر المتيقن ورودها أن تعتقد أن الدنيا فانية، وأن كل من عليها فان، وأن الخلق يفتنون في قبورهم وينعمون ويعذبون وأن الله تعالى يحشرهم يوم القيامة كما بدأهم يعودون وأن الحساب حق وأن الميزان حق..."[٤٦].

([٤٣]) اليحصبي، القاضي عياض بن موسى بن عياض: **قواعد الإسلام**، طنجة، مجلة لسان الدين، السنة السابعة، ١٩٥٣، ص٣.

([٤٤]) **السابق**، ص٤.

([٤٥]) **السابق** نفسه.

([٤٦]) **السابق**، ص٥.

(ISSN: 2536 - 9555)

وإن كان النقل هو الأساس في تقسيم موضوعات العقائد عند القاضي عياض فإن أغلب الأشاعرة المتقدمين قد اعتمدوا العقل أساسًا فاعتمدوا التقسيم الثلاثي، فقسَّموا– كتبهم وما زالتْ بعض الكتب التي تدرس في العقيدة تجري على هذا النحو– ويعدّ الإمام أبو حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ) من الذين حصروا أصول الدين في ثلاثة أصول فقط، واعتبر أن ما عداها فروعا لها، وذلك بقوله: «وأصول الإيمان ثلاثة: الإيمان بالله، وبرسوله، وباليوم الآخر، وما عداه فروع»[٤٧]، وقد أشار جلال الدين الدواني (ت ٩١٨هـ)– وهو يحاول شرح كلام التفتازاني في ضبط مفهوم المتكلم ومدى إحاطته بالأصول وفروع الأصول– إلى أن أصول العقائد محصورة ومحددة في حين أن تفاصيلها أو فروعها التي تنبثق منها غير محصورة، وهي ما يكون فيه خلاف العلماء إذ يقول: "فلأنَّ أصول العقائد ومجملاتها التي يجب على المكلف تحصيلُها وإن كانت محصورة لَكِنْ كونُ تفاصيلها محصورة غير ظاهر، وذلك مثل كون علمه تعالى عين ذاته أو غيره، وأن علمه واحد أو متعدد، وأن علمه حضوري أو حُصُولي، وعلى الأول هل هو بحضور الأعيان الخارجية أو حضور صورها القائمة بأنفسها، أعني المثل الأفلاطونية إلى غير ذلك من التفاصيل التي استخرجت في العلم، وكذا نظائرها في سائر الصفات، وكذا تفاصيل أحوال المعاد وكيفية الصراط والميزان والحوض وطبقات الجنان وتفاصيل أحوال الجنة والجحيم، فإنها مما يتزايد بحسب النظر في الكتاب والسنة وإعمال الرويّة فيهما، فلا يظهر كونها محصورة"[٤٨] وبناء عليه يقرر أنه يكفي في المتكلم قوة استنباطها بما له من التهيؤ اللازم. وذلك يعني أن البناء العقديّ بناءٌ عقليّ ديناميكيّ يسعى إلى الوصول إلى أصل الأصول أو أم العقائد كما أشرنا لذلك من قبل بحيث تنضبط الفروع بالأصول.

([٤٧]) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد: **فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة**، مجموعة رسائل الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص١٣٤.

([٤٨]) الدواني، جلال الدين: **تعريف علم الكلام**، بعناية نزار حمادي، تونس، دار الإمام ابن عرفة، د.ت، ص٦٠، ٦١.

وتأسيسًا على ذلك أضحتْ أصول الدين الستة يمكن اختزالهُا إلى ثلاثة موضوعات كبرى تتضمنها، وجعل المتكلمون الأقسام الثلاثة أقسامًا لعلم العقيدة كلها بناءً على قدرة العقل على إثباتها، ومن ثم قسموها إلى: الإلهيات، والنبوات، والسمعيَّات، وهي- في واقع الأمر- ترجمة كلامية مباشرة للأصول الثلاثة السابقة: فالإيمان بالله هو (الإلهيات)، والإيمان بالرسل هو (النبوات)، والإيمان باليوم الآخر هو (السمعيات)، وذلك يعني- بوضوح- أن تلك الأصول الستة تندرج تحت تلك الأقسام الثلاثة؛ لأنه تقسيمٌ منهجيٌّ فقط لا يعني زيادة عن الأصول الستة الثابتة، وليس أدل على ذلك من كون كل قسم من الأقسام الثلاثة يندرج تحته أصلان من أصول الدين الستة الثابتة، كما يتضح لنا على النحو الآتي:

١ - الإلهيات[٤٩]:

هي الأمور الواجب اعتقادها في حق الله تعالى من صفات الكمال واعتقاد تنزُّهه عما لا يليق بذاته، أو هي الأمور التي تختص بالله تعالى مما يجب له إثباتًا، وما يجوز في حقّه إمكانًا، وما يستحيل عليه تنزيهًا وتقديسًا، ويدخل- بلا ريب- في هذا القسم أصلان من الأصول الستة التي وردت في حديث جبريل المشهور، وهما: **الأول**، الإيمان بالله تعالى، **والثاني**: الإيمان بالقدر خيره وشره. باعتبار تعلقه بصفات الله تعالى لاسيما صفة العلم الإلهي والإرادة والمشيئة، ولا شك أن العقل أحد الوسائل المهمة الموصلة إلى معرفة الله ﷻ والخبر الموحى به للأنبياء أساس آخر في هذه المسألة؛ وإن كان متوقفا على قبول العقل أيضا.

([٤٩]) الألوهيات يتعلق- غالبا- بالتصورات والفلسفات البشرية للإله من حيث محاولة إثبات وجوده كعلة أولى وصفاته وأفعاله، ومن هنا نجد أن بعض الجامعات في تركيا وإيران قد استحدثت كلية أطلقت عليها اسم الإلهيات، وإن كانت التسمية تفصل ما بين ما هو نقل إلهي وما هو فكر وضعي وبشري؛ فذلك كانت متناسبا مع طبيعة الصراع الخفي بين تيارين كبيرين: أحدهما يرتكز على الدين، والآخر علماني لا يعتد به، ومن هنا كان من المناسب للتفرقة بين الدين واللا دين اختيار هذه التسمية. ويسمى في الجامعات الغربية لدى المستشرقين باللاهوت. theology

(ISSN: 2536 - 9555)

على الرغم من أن إثبات وحدانية الله تعالى تندرج ضمن الإلهيات بصفة عامة فإننا نجد أن أبا المعالي الجويني (ت٤٧٨هـ) يفردها وحدها خارج ترتيب القسمة الثلاثية السابقة (ما يجب وما يجوز وما يستحيل في حق الله) قائلا: "فإن قيل لِمَ لم تدرجوا إثبات الوحدانية في قسم من الأقسام الثلاثة؟ أجاب عن ذلك بقوله: "قلنا ذكرنا ما يجب لله تبارك وتعالى ويستحيل عليه، ويجوز في حكمه فالسؤال عن تقدير مدبر ثانٍ يقع وراء الضبط المقصود فانسل هذا الفصل عن ترتيب المعتقد"[٥٠] ولا يقبل كذلك بوضع هذا المسألة ضمن قسم الواجبات لله تعالى باعتبار أن الوحدانية من صفات الله الواجبة حيث قال إن: "محصول الوحدانية يؤول إلى نفي من سوى الواحد فليستْ صفةً ثابتة، فإن قيل فهلا ألحقتم القول في ذلك بما يستحيل فإن تقدير الثاني محال؟ قلنا نحن ضمنًّا هذا الفصل ما يستحيل في صفات الإله ولا يلزم أن نذكر كل محال. وليس تقدير الثاني متعلقا بصفة الإله الحق، وسبيل من انتهى إلى هذا الموضع ألا يتبرم بترديد القول في الترتيب. فإن أسرار المعقولات تتلقى من سداد ترتيبها"[٥١] وذلك يعني أن العقل أساس هنا في إحكام العلاقة في ترتيب العقائد لدى إمام الحرمين.

٢ – النبوات:

النبوات– كما عرفها الآمدي (ت٦٣١هـ) على أصول أهل الحق– عبارة عن قول الله تعالى لمن اصطفاه إنك رسولي[٥٢]، ويعتمد هذا القسم على العقل أيضا في إثبات حاجة الناس إلى الأنبياء والرسل، وإثبات صدقهم، وصفاتهم، وغيرها مما يجب للأنبياء عقلا، وما يجوز عليهم من هنات تؤكد طبيعتهم البشرية، وما يستحيل في حقهم من كبائر أو مهلكات، ويتضمن هذا القسم أصلين من أصول

---

(٥٠) الجويني، **العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية**، تحقيق، محمد زاهد الكوثري، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٢م، ص٣٩.

(٥١) السابق، ص٣٩، ٤٠.

(٥٢) الآمدي، سيف الدين: **المبين** في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين، تحقيق د.حسن الشافعي، القاهرة، مكتبة وهبة، ط٢/١٩٩٣، ص١٢٢.

الدين الستة المعروفة، وهما: الإيمان بالكتب والإيمان بالرسل، ولا ريب أن العلاقة واضحة تماما بين هذين الأصلين: الإيمان بالكتب والرسل حيث نزل أمين الوحي جبريل عليه السلام، وهو رسول من الملائكة بالكتب على الرسل من البشر. وجدير بالذكر أنه على الرغم من أن الإيمان بالكتب متوقف على الإيمان بالرسل الذين أنزلت عليهم فإن الإيمان بالكتب كان سابقا في الترتيب للإيمان بالرسل كما دلتْ على ذلك النصوص الشرعية في الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]) وكذلك السنة النبوية في حديث جبريل السابق (أن تؤمن بالله ... وكتبه ورسله) وقد يعني ذلك أن بقاء الرسالة ليس متوقفا على شخص الرسول فحسب؛ فقد يكون غير موجود بعد أن اصطفاه الله ابتداء لحمل الرسالة، فالرسالة هي الأساس، ومن ثم فهي أسبق من الرسول وباقية بعد ختم النبوة، ومن ثم فالإيمان بالقرآن واتباعه والعمل بما فيه فرض على كافة المكلفين ممن عاصروا النبي ﷺ وشاهدوه أو من أتوا بعده إلى قيام الساعة[٥٣].

٣- السمعيات:

سميتْ بهذا الاسم نسبة إلى حاسة السمع المعروفة التي تعدّ مصدرًا من مصادر المعرفة الحسية، ولكن الاصطلاح الذي يقصد بالسمعيات هنا أنها مصدر للأخبار الموحى بها في الكتاب والمنقولة سماعًا عن رسول الله ﷺ مما لا يستقل العقل به وحده من أمور ومسائل تتعلق باليوم الآخر والغيبيات، يقول السفاريني: "اعلم أن المراد بالسمعيات ما كان طريق العلم به السمع الوارد في الكتاب أو السنة والآثار مما ليس للعقل فيه مجال، ويقابله ما يثبت بالعقل وإن وافق النقل، فما كان طريق العلم به العقل يسمى بالعقليات والنظريات ولهذا يقال لعلماء هذا الشأن النُّظار"[٥٤] وقد فرّق إمام الحرمين بين السمعيات والعقليات في

([٥٣]) انظر: الشافعي، د.حسن وآخر: **محاضرات في العقيدة الإسلامية**، القاهرة، دار الهاني، ط١/٢٠٠٩، ص٢١٦.

([٥٤]) السفاريني، محمد بن أحمد: **لوامع الأنوار**، ص٣.

(ISSN: 2536 - 9555)

طريقة تلقيه حيث قال: "إن المعلومات تنقسم إلى: العقليات والسمعيات. فما كان معقولا وجد العاقل له ثلجًا في نفسه وانشراحًا في قلبه، وما تلقاه من السمع فهو غير مرتاب فيه، ولكنه لا يجد من نفسه الثلج الذي يجده من المعقولات"[٥٥]. وفي ذلك إشارة واضحة إلى درجة اليقين الناتج عنهما على الرغم من أن كليهما يُصدّق به، ولكن السمعيات التي يصدق بها عن تقليد لن تكون في نفس درجة العقليات من حيث برد اليقين، قال الجويني: "ولن يبلغ العالم عن تقليد الصادق مبلغ من أدرك بعقله"[٥٦] فالسمعيات أمور لا يستقل العقل بإثباتها؛ لأن الإيمان بها مبني على الخبر الصادق الذي وصلنا سماعا عن الرسول ﷺ.

وغاية الأمر أن هذا القسم (السمعيات) أو الغيبيات[٥٧] يدخل تحته أيضا أصلان وردا في حديث جبريل، وهما: الإيمان بالملائكة والإيمان باليوم الآخر (انظر شكل ٣) وفصل المتكلمون ما في اليوم الآخر من منازل: كالبعث أو إعادة الخلق وعذاب القبر وسؤال منكر ونكير والحشر والحساب والصراط والميزان الشفاعة ...إلخ[٥٨] في حين أنه من الملاحظ أن المتكلمين لم يستوفوا الحديث عن الإيمان بالملائكة في كتبهم إلا قليلا كالإمام الحليمي وابن تيمية وابن القيم على

([٥٥]) الجويني، **العقيدة النظامية**، ص٧٦.

([٥٦]) **السابق** نفسه.

([٥٧]) من المعاصرين من سمى السمعيات بالغيبيات وجعل مضمونها هو: حقائق تتعلق بالموت وذكر فيها ملك الموت وقبضه للأرواح وسؤال القبر وعذابه ونعيمه، الساعة وأشراطها، ويوم القيامة وأحداثه وما يتعلق به من الحشر والحساب والميزان والصراط والحوض والشفاعة والجنة والنار والخلود فيهما. راجع: محمد همام: الغيبيات في ضوء السنة، ط١/١٩٨٦. والبوطي، محمد سعيد، كبرى اليقينيات الكونية، دار الفكر، ط٩/١٩٩٧، ص٣٠١.

([٥٨]) انظر: الجويني، **العقيدة النظامية**، ص٧٦. وابن خمير السبتي (ت٦١٤هـ) في كتابه "**مقدمات المراشد إلى علم العقائد**" حيث وضع مقدمة ذكر فيها السمعيات التي يجب الإيمان بها، ثم فصَّل الكلام في كيفية الموت، وسؤال القبر وعذابه ونعيمه، والحساب ...إلخ، ص٣٢٢ وما بعدها.

النحو الذي فصله القرآن الكريم على الرغم من الإيمان بالملائكة هو الأصل الثاني[٥٩] كما فعلوا في حديثهم عن تفاصيل ومنازل اليوم الآخر.

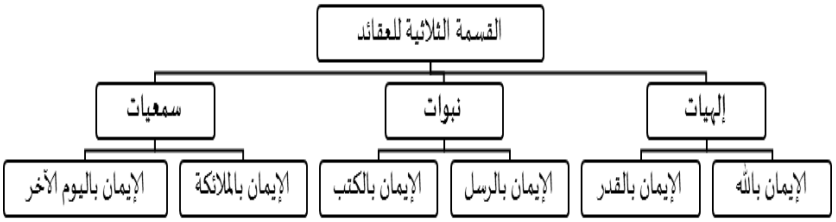

شكل (٣) يوضح القسمة الثلاثية للعقائد الإسلامية وتضمنها لأركان الإيمان الستة.

وعلى الرغم من شهرة هذه القسمة الثلاثية بين المتكلمين فإنهم قد اختلفوا أيضا بشأنها من داخل الفرقة الواحدة أحيانا أو بنقدها والطعن عليها من فرقة أخرى من جانب آخر، ولاسيما في موضوع السمعيات، فمنهم من جعل النبوات مثلا قسما منها، إذ جعل القسمة على موضوعين رئيسين، هما: الإلهيات والسمعيات فقط باعتبار أن النبوة جزءٌ من السمعيات، وذلك كما في شرح المقاصد للسعد التفتازاني[٦٠] حيث فسّر السمعيات بأنها الأمور التي يتوقف عليها السمع كالنبوة، أي أنه لا بد أن يكون هناك نبي أولا قبل ورود الأخبار المنقولة إلينا منه سماعا، أو الأمور التي تتوقف هي على السمع كالمعاد وأسباب السعادة والشقاوة من الإيمان والطاعة والكفر والمعصية[٦١] ومنهم من فرق بينهما وهو الغالب.

الحق أننا نجد أن إمام الحرمين الجويني(ت٤٨٧هـ) قد أوضح في كتابه "العقيدة النظامية" هذه الأقسام الثلاثة حيث وضع فصلا بعنوان (ترتيب تراجم العقائد بعد تمهيد حدث العالم) فمحصول الكلام لديه محصور في ثلاثة أبواب:

---

(٥٩) الشرقاوي، محمد عبد الله، **دراسات العقيدة**، ص١٤٤.

(٦٠) انظر: التفتازاني: **شرح المقاصد**، ج٤/٢٦٣.

(٦١) اللقاني، **هداية المريد لجوهرة التوحيد**، ص٦٦٧.

(ISSN: 2536 - 9555)

(إلهيات، نبوات، سمعيات) جاعلا السمعيات مندرجة تحت النبوات، باعتبار أن إثبات السمعيات متوقف على ثبوت النبوة أولا، فالنبي هو الذي أخبرنا عن أمور الغيب التي لا يستقل العقل بمعرفتها، ثم قسَّم الجويني كل باب فصولا: "باب في العلم بأحوال **الإله**، وباب في مناط التكليف من صفات العباد، وباب في **النبوات** التي تتصل الأوامر التكليفية بالعباد، بها ترتبط الأمور **السمعية** في الحشر والنشر والوعد والوعيد، المفسرين بالثواب والعقاب إلى غيرهما مما أنبأ عنه المرسلون ... وتنتجز قواعد الدين بنجاز هذه الأبواب"[٦٢] لعله من الملاحظ هنا أنه قد دمج السمعيات باعتبارها جزءًا من النبوات لمناسبتها وارتباطها بإخبار النبي عنها، ولعل ذلك يرجع إلى القول بأنه: "لمّا ثبتَ صدق الرسول وعصمته فيما يبلغه عن الله تعالى وجب تصديقه في كل ما أخبر به من الأمور المُغَيّبة جملةً وتفصيلًا، فإن كان مما يعلم تفصيله وجب اعتقاده، وإن لم يعلم تفصيله وجب أن يؤمن به جملة، ونكلُ تأويله إلى الله ورسوله"[٦٣] في حين أن إمام الحرمين لم يجعل المقدمات الطبيعية المتعلقة بحدث العالم جزءا من الإلهيات أو من أركان الدين وقواعده.

وعلى الرغم من كون أبي حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ) كان أحد تلاميذ إمام الحرمين المبرزين فإنه قد اتخذ منطلقا آخر في إثبات العقائد الدينية في صورة قواعد بنى عليها عقائد الدين كما أوضح ذلك في ربع العبادات من كتابه الإحياء حيث انطلق من الارتباط بين الشهادتين اللتين وردتا في أول حديث جبريل المشهور، واستنبط من الشهادة الأولى لله بالوحدانية ما يجب لله تعالى وما يجوز وما يستحيل في حق ذاته وصفاته وأفعاله ولا يكتمل الإيمان بشهادة التوحيد ما لم تقترن بشهادة الرسول، وهو قولك محمد رسول الله ﷺ "وألزم الخلق تصديقه في

([٦٢]) الجويني، **العقيدة النظامية**، ص١٩.

([٦٣]) حمادي، نزار: **الدليل القائد لدراسة علم العقائد**، مركز ابن عرفة للتكوين في العلوم الشرعية، تونس، د.ت، ص٣٣.

جميع ما أخبر عنه من أمور الدنيا والآخر، وأنه لا يتقبل إيمان عبد حتّى يؤمن بما أخبر به بعد الموت"[٦٤] وجعل موضوع السمعيات ينبني على الإيمان بالرسل؛ لأنهم هم الذين أخبروا بما يكون بعد الموت من الحشر والنشر، سؤال منكر ونكير، عذاب القبر، الميزان، الصراط، خلق الجنة والنار.

وقد قسم القاضي ناصر الدين البيضاوي (ت٦٨٥هـ) علم التوحيد في كتابه "مصباح الأرواح في أصول الدين" إلى ثلاثة أقسام: (طبيعيات، إلهيات ونبوات) وجعل مباحث السمعيات مندرجة ضمن النبوات حيث قسّم باب النبوات إلى ثلاثة فصول: النبوة وما يتعلق بها، والحشر والجزاء ومن مسائله خلق الجنة والنار والشفاعة، والإمامة[٦٥] وقد طبق الإمام البيضاوي الأمر نفسه في كتاب آخر هو "طوالع الأنوار من مطالع الأنظار" حيث جعل كتابه في ثلاثة كتب: (الممكنات والإلهيات والنبوات) وجعل السمعيات أيضا من متعلقات كتاب النبوات، ولذلك فقد أدرجها تحت باب النبوات، موضحًا ذلك بأن الأنبياء هم الذين يرشدون الناس إلى ما توقف فيه العقل، كبعث الأموات، وأحوال الجنة والنار، ويفصلون ما حسنه العقل إجمالا، ومنها أن يعين وظائف الطاعات والعبادات المذكرة للمعبود وغيرها من الوظائف[٦٦] وبالتالي فالنبوات يستغنى بذكرها هنا صراحة عن السمعيات باعتبار أن الأخيرة هي ما تَقرر بعد إثبات النبوة؛ ولذلك فهي تندرج تحتها. ولعله من المتأخرين الذين قرب مسلكهم من مسلك المعتزلة في كتبهم حيث يركزون في الغالب على النبوات دون السمعيات بل لا يتعرضون لها أحيانا باعتبار أن العقل

([٦٤]) الغزالي، محمد بن محمد: **قواعد العقائد**، تحقيق، موسى محمد على، عالم الكتب، ط٢/١٩٨٥، ص٦٣.

([٦٥]) انظر: **مصباح الأرواح في أصول الدين**، تحقيق: سعيد فودة، الأردن، دار الرازي، ط١/٢٠٠٧، ص١٩١، وما بعدها.

([٦٦]) انظر: البيضاوي، ناصر الدين: **طوالع الأنوار من مطالع الأنظار**، تحقيق عباس سليمان، بيروت، دار الجيل، ط١/١٩٩١، ص٢١٣.

(ISSN: 2536 - 9555)

يقوم فقط على إثبات الإلهيات والنبوات، ويتأكد ذلك بوضوح من يطالع كتاب "المنهاج في أصول الدين" للزمخشري إذ لا يرد فيه ذكر لمبحث السمعيات ابتداءً.

وفي المقابل نجد أن القاضي عضد الدين الإيجي (ت٧٥٦هـ) في "المواقف" قد اختار أن يجعل قسم النبوات جزءًا مضمنًا في السمعيات– الموقف السادس من كتابه– وقدم النبوات باعتبارها المرصد الأول منه[٦٧]. وذلك على العكس من مسلك البيضاوي، بحيث تضمنت السمعيَّات الموضوعات الآتية: النبوات، والمعاد: وذكر فيه الحشر والجنة والنار والشفاعة وإحياء الموتى والصراط والميزان، والإيمان وحقيقته ثم الإمامة وشروطها وأفضلية الصحابة، ولما كانت السمعيات تختص بما لا يستقل العقل به ويتوقف معرفته على النبوات جعل النبوات جزءًا من السمعيات، وقدمه بتفاصيل اليوم الآخر وأحداثه وجعل العنوان الأبرز هو (السمعيات) لأنها الأساس في الإثبات بالنسبة للإيمان، ولا يمكن إثباتها إلا بالتصديق بالنبوات، فالسمعيات في مفهومه "هي الأمور التي يتوقف عليها السمع كالنبوة أو تتوقف هي على السمع كالمعاد وأسباب السعادة والشقاوة من الإيمان والطاعة والكفر والمعصية"[٦٨] ولا ريب أن هذا مفهوم السمعيات ليس مقتصرا على أمور الآخرة كما هو الحال عند المتكلمين، وإنما يتسع ليشمل ما تتوقف عليه من إثبات النبوة.

وعلى الرغم من التأرجح بين إدراج السمعيات ضمن النبوات كما فعل إمام الحرمين وناصر الدين البيضاوي أو إدراج النبوات تحت السمعيات كما فعل الإيجي فإن ثمة اتفاقا على ثلاثية القسمة بينهم جميعا، وأن الاختلاف في مراتب القسمة يتعلق بأسس عقلية أو نقلية كالشهادتين، ولكن يبقى في النهاية أن أصول

([٦٧]) انظر: **المواقف**، ص٣٣٧.

([٦٨]) الجرجاني، على بن محمد: **شرح المواقف للقاضي عضد الدين الإيجي**، ج٨، ضبطه محمود الدمياطي، بيروت، دار الكتب العلمية، ص٢٤١.

الاعتقاد ثلاثة: (إلهيات، نبوات، سمعيات). ولعل السبب في التأرجح في حصر العلم في الإلهيات مع السمعيات المتضمنة للنبوات أو الإلهيات مع النبوات المتضمنة للسمعيات يرجع إلى توقف قبول أحدهما على الآخر، فالتصديق بنبوة محمد ﷺ يتضمن التصديق بما أخبر به وسمعناه عنه (السمعيات) وتصديقنا باليوم الآخر وما فيه من منازل يتوقف على تصديقنا بالله الذي أرسله الرسل(النبوات)، الأمر الذي يوضح حقيقة مسألة الدور وأثرها في تأسيس البناء الكلامي والتأرجح بين طرفين يتوقف أحدهما على الآخر، وهو مرتبط في واقع الأمر كذلك بما سبق الحديث عنه من العودة إلى الأصلين الإيمان بالله واليوم الآخر أو الإيمان بالله والإيمان بالرسل كأساس للبناء وإن كان مغلفا في شكل القسمة الثلاثية، وهذا يشير إلى إمكانية التقسيم والتضمّن لبعض الأصول في بعض وترتب بعض الأصول على بعض وذلك يدل على تنامي البناء العقديّ وعدم ثباته على صورة واحدة للعرض. وبقي الآن أن نعرف أساس هذه القسمة في الآتي:

أساس القسمة الثلاثية:

لا نبالغ في القول بأن العقل لدى المتكلمين كان هو الأساس– الغالب– في نهج هذه القسمة الثلاثية[٦٩] سواء في الموضوع أو الطريقة (ما يجب، وما يجوز، وما يستحيل على الباري) فالعقل يداخل الوحي في إثبات وجود الله تعالى عن طريق الأدلة والبراهين كإثبات ما يجب لله تعالى مما أوجبه لنفسه في كتابه أو

(٦٩) رأى أبو حيان التوحيدي أن العقل هو المعتبر في تقسيم أصول الدين حيث قال في رسالة العلوم: "وأما علم الكلام فإنه باب من الاعتبار في أصول الدين يدور النظر فيه على محض العقل في التحسين والتقبيح والإحالة والتصحيح والإيجاب والتجويز والاقتدار والتعجيز والتعديل والتجوير والتوحيد والتكفير والاعتبار فيه ينقسم بين دقيق يتفرد العقل به وبين جليل يفزع إلى كتاب الله تعالى فيه ثم التفاوت في ذلك بين المتحلين به على مقاديرهم في البحث والتنقير" التوحيدي، أبو حيان: **رسالتان**، الرسالة الثانية "رسالة العلوم"، قسطنطينة، مطبعة الجوائب، ط١/١٣٠١هـ، ص٢٠٣.

(ISSN: 2536 - 9555)

على لسان رسوله ﷺ، وهو الأساس كذلك في إثبات ضرورة إرسال الرسل وما يجوز في حقهم وما يستحيل وفي إثبات دلائل صدقهم، قال إمام الحرمين (ت٤٧٨هـ) في باب (القول في السمعيات) من كتابه الإرشاد مقسمًا أصول الدين على أساس عقلي إلى ثلاثة أقسام: "اعلموا، وفقكم الله، أن أصول العقائد تنقسم إلى ما يدرك عقلا، ولا يسوغ تقدير إدراكه سمعا، وإلى ما يدرك سمعا، ولا يتقدر إدراكه عقلا؛ وإلى ما يجوز إدراكه سمعا وعقلا. فأما ما لا يدرك عقلا، فكل قاعدة في الدين تتقدم على العلم بكلام الله تعالى ووجوب اتصافه بكونه صادقا؛ إذ السمعيات تستند إلى كلام الله تعالى؛ وما يسبق ثبوته في الترتيب ثبوت الكلام وجوبا، فيستحيل أن يكون مدركه السمع. وأما ما لا يدرك إلا سمعًا، فهو القضاء بوقوع ما يجوز في العقل وقوعه، ولا يجب أن يتقرر الحكم بثبوت الجائز ثبوته فيما غاب عنا إلا بسمع، ويتصل بهذا القسم عندنا جملة أحكام التكليف، وقضاياها من التقبيح والتحسين والإيجاب والحظر والندب والإباحة. وأما ما يجوز إدراكه عقلا وسمعا، فهو الذي تدل عليه شواهد العقول، ويتصور ثبوت العلم بكلام الله تعالى متقدما عليه. فهذا القسم يتوصل إلى دركه بالسمع والعقل. ونظير هذا القسم إثبات جواز الرؤية، وإثبات استبداد الباري تعالى بالخلق والاختراع وما ضاهاهما مما يندرج تحت الضبط الذي ذكرناه. فأما كون الرؤية ووقوعها فطريق ثبوتها الوعد الصدق والقول الحق"[٧٠]. ولعل هذا الاتجاه العقلي كان أساسًا مهمًا في محاولتهم إيجاب النظر العقلي على العاقل المكلف كطريق إلى معرفة الله تعالى. وليس أدل على ذلك من اعتماد العقل أساسًا في تقسيم مبحث الإلهيات ما يجب لله تعالى من صفات وما يجوز عليه في حقه وما يستحيل في حقه، وكذلك اتباع الحكم العقلي في تقسيم النبوات إلى ما يجب من حق الأنبياء من صفات،

([٧٠]) الجويني، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، حققه وعلى عليه د.محمد يوسف موسى، وعلى عبد المنعم عبد الحميد، الخانجي، ١٩٥٠، ص٣٥٨، ٣٥٩.

وما يجوز فيهم وما يستحيل عليهم، وهذه القسمة العقلية لن نجدها فيما يتعلق بالسمعيات؛ حيث إن المجال في إثباتها ورود الخبر الصادق، ودور العقل فقط يقتصر على إثبات إمكان وقوعها، وبناء على ذلك يعدّ العقل مصدرا من مصادر العقيدة الإسلامية في منهج المتكلمين؛ لأنه يتوقف عليه قبول النقل، وإلا كيف يُستدل بشيء من النقل لم يتقين ثبوته بالعقل بعد؟! فالعقل أصل النقل(٧١).

جدير بالذكر أنه لا تعارض بين الأدلة العقلية والنقلية حيث دفع ابن تيمية ذلك التعارض في كتابه الضخم درء تعارض العقل والنقل "وبيّن أن أصول الدين الحق الذي أنزل الله به كتابه وأرسل به رسوله، وهي الأدلة والبراهين والآيات الدالة على ذلك قد بيّنها الرسول أحسن بيان، وأنه دل الناس وهداهم إلى الأدلة العقلية والبراهين اليقينية التي بها تعلمون المطالب الإلهية بها يعلمون إثبات ربوبية الله ووحدانيته وصفاته وصدق رسوله، وغير ذلك مما يحتاج إلى معرفته بالأدلة العقلية بل وما يمكن بيانه بالأدلة العقلية وإن كان يحتاج إليها فإن كثيرًا من الأمور يعرف بالخبر الصادق ومع هذا فالرسول بين الأدلة العقلية الدالة عليها فجمع بين الطريقين السمعيّ والعقليّ. وبينا أن دلالة الكتاب والسنة على أصول الدين ليست بمجرد الخبر كما تظنه طائفة من الغالطين من أهل الكلام والحديث والفقهاء والصوفية وغيرهم بل الكتاب والسنة دلا الخلق وهدياهم إلى الآيات والبراهين والأدلة(يعني العقلية منها) المبينة لأصول الدين"(٧٢) وقد ترتب على الانحياز لأحد الطرفين العقل أو النقل خللٌ في المنهجية بين مصنفي العقيدة إذ ظهر اتجاهان: **أحدهما** يقدم العقل **والثاني** يقدم النقل وكلاهما يستحق الملام، قال عنهما ابن تيمية: "حزب يقدمون في كتبهم الكلام في النظر والدليل والعلم وأن

(٧١) انظر: الرازي، فخر الدين، **المحصول في أصول الفقه**، ج١، تحقيق، د. طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، ط٣/١٩٩٧، ص٤٠٦.

(٧٢) ابن تيمية: **معارج الوصول إلى معرفة أصول الدين وفروعه** قد بينها الرسول، دار الزيني للطباعة والنشر، د.ت، ص٨، ٩.

(ISSN: 2536 - 9555)

النظر يوجب العلم وأنه واجب ويتكلمون في جنس النظر وجنس الدليل وجنس العلم بكلام قد اختلط فيه الحق بالباطل ثم صاروا إلى ما هو الأصل والدليل للدين استدلوا بحدوث الأعراض على حدوث الأجسام، وهو دليل مبتدع في الشرع وباطل في العقل.

والحزب الثاني عرفوا أن هذا الكلام مبتدع وهو مستلزم مخالفة الكتاب والسنة وعنه ينشأ القول بأن القرآن مخلوق وأن الله لا يرى في الآخرة ... والطائفتان يلحقهما الملام لكونهما أعرضتنا عن الأصول التي بينها الله بكتابه فإنها من أصول الدين وأدلته وآياته فلما أعرض عنها الطائفتان وقع بينهما العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة"[٧٣] ولعل هذا التقسيم العقلي الثلاثي أثر من آثار اختلاط مناهج الفلسفة بالدين كما رأى ابن خلدون ويتضح ذلك في تناولهم لأمور فلسفية عامة قبل تناول هذه الأقسام، ومن ثم خاضوا في الطبيعيات، وهي الإضافة الرابعة كالآتي:

المبحث الثالث:

تطور البناء المنهجي لأركان الإيمان من الثلاثة إلى الأربعة:

جديرٌ بالذكر أن الغلو في استعمال المنهج العقلي في إثبات العقائد قد أثَّر ذلك على القسم الخاص بإثبات وجود الله تعالى أو ما سموه بالإلهيات حيث تجاوز الأدلة النقلية الواردة في القرآن الكريم على الرغم من وضوح منطقها العقلي، وذلك بإضافة بعض المباحث أو المقدمات الطبيعية (الطبيعيات) أو كما سماها البيضاوي (ت٦٨٥هـ)[٧٤] في طوالعه بالممكنات أو الأمور الكلية، وبذلك

---

(٧٣) السابق نفسه.

(٧٤) انظر: البيضاوي، ناصر الدين: **طوالع الأنوار من مطالع الأنظار**، تحقيق سليمان عباس، بيروت، دار الجيل، ط/، ص٧٥ وما بعدها.

يضاف إلى الأصول الثلاثة السابقة (الإلهيات، النبوات، السمعيات) فتصبح جزءا أصيلا منه (الطبيعيات)، وذلك نظرا لأن للعقل مدخلًا في إثبات العقائد فقد اعتبرتْ تلك المقدمات واجبة بل أصولا مهمة لمبحث الإلهيات؛ لأنَّ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب لاسيما إذا كان إثبات العقائد متوفقا عليها، فعلى الرغم من أن الأصل في "العقائد يجب أن تؤخذ من الشرع الذي هو الأصل، وإن كانت مما يستقل فيه العقل فإن ثبوت الصانع وقدرته لا يتوقف من حيث ذاته على الكتاب والسنة لكنه يتوقف عليهما من حيث الاعتداد به لأن هذه المباحث إذا لم تعتبر مطابقتها للكتاب والسنة كانت بمنزلة العلم الإلهي للفلاسفة"[٧٥] ولا ريب أن اعتداد أصحاب الكلام بالعقل واستنادهم إلى النقل من الأمور المهمة التي تميز موضوع علم الكلام عن الفلسفة.

الطبيعيات منسوبة إلى الطبيعية أي، العالم الطبيعي، والعلم الطبيعي هو العلم الناظر في أحوال الأجسام الطبيعية كالسماء والأرض وما بينهما من الأجسام والأعراض[٧٦] والعالم عند المتكلمين هو كل ما سوى الله[٧٧]، وينقسم العالم لديهم إلى جواهر وأعراض، ولا ريب أن العالم لديهم ليس مقصودا لذاته؛ إذ الغاية منه الاستدلال على وجود خالقه، من هنا فالمتكلمون لم ينظروا في الطبيعيات لذاتها وإنما كانت غايتهم هي إثبات مسائل الإلهيات في المقام الأول، ومن ثم باتت الطبيعيات جزءا مكملا لها، ومعضدا لها ولكن الإسراف في ذلك أدى إلى تعقيد

---

(٧٥) الفتني، عبد الملك، **الحواشي الجليلة على المقدمة البديعة الجميلة** المسماة بالمطالب الحسان في أمور الدين وشعب الإيمان، المطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر المحمية، الطبعة الأولى ١٣٠٤هـ، ص٨.

(٧٦) **المبين**، تحقيق، حسن الشافعي، ص١٢٢؛ انظر: النيسابوري، محمد بن الحسن: **الحدود المعجم الموضوعي للمصطلحات الكلامية**، تحقيق، د.محمود يزدي مطلق، إيران، مؤسسة الإمام الصادق، ط١/١٤١٤هـ، ص٣٢.

(٧٧) **المواقف مع شرحه** ٥٦/١.

(ISSN: 2536 - 9555)

الإلهيات وتغييبها[٧٨]، وذلك يعني أن الطبيعيّات مقدمة مهمة للإلهيات، وقد اتّضح ذلك بجلاء لدى المتأخرين من المتكلمين حيث رأوا أن العالِم "لا يستطيع .. أن يقيم البرهان على وجود الله تعالى إلّا إذا عرف شيئًا سمّوه بالمطالب السبعة: ١- أن العالم جواهر وأعراض، وأن العرض شيء يزيد على الجوهر كالجسم المتحرك، فالجسم جوهر والحركة عرضٌ يقوم به زائد عليه. ٢- أن العرض لا يقوم بنفسه وإنما يقوم بالجوهر. ٣- أن العرض لا ينتقل من محل إلى آخر. ٤- أنه لا يكمن في محله حتى يرد على محله عرض يضاده. ٥- العرض لا ينفك عن موضعه. ٦- القديم لا ينعدم. ٧- أنه ليس هناك حوادث لا أول لها[٧٩].

هذه هي المطالب السبعة التي يتوقف عليها عندهم الاستدلال على وجود الصانع، ويغالى فيها السنوسي بقوله عنها: "بها ينجو المكلف من أبواب جهنم السبعة، ويقول الشيخ البيجوري لا يعرفها إلا الراسخون في العلم"[٨٠]. ولعل ذلك ما دفع ابن تيمية إلى نقد المتكلمين لاعتبارهم الاستدلال بالجواهر والأعراض من أصول الدين بقوله: "وأولئك المتكلمون لما أصلوا لهم دينًا بما أحدثوه من الكلام كالاستدلال بالأعراض على حدوث الأجسام ظنوا أن هذا هو أصول الدين ولو كان ما قالوه حقا لكان ذلك جزءا من الدين فكيف إذا كان باطلا"[٨١]. وعلى الرغم من أن هذا القسم (الطبيعيات) ليس من أصول العقائد في شيء فإنه قد أصبح

---

(٧٨) ليس أدل على ذلك من كتاب شرح المقاصد لسعد الدين التفتازاني حيث نجد أنه قد قدم لمقصد الإلهيات بأربعة مقاصد في الأمور العامة تعد تمهيدا للكلام عن ذات الله تعالى وكمالاته في المقصد الخامس (راجع: ج٤) من الكتاب تحقيق د.عبد الرحمن عميرة، لبنان، عالم الكتب، ط٢/١٩٩٨ .

(٧٩) انظر: الدسوقي، محمد: **حاشية الدسوقي على أم البراهين** لمؤلفها محمد السنوسي، مكتبة المشهد الحسيني، د.ت، ص١٥١، ١٥٢.

(٨٠) العدوي، محمد أحمد، **آيات الله في الآفاق أو طريق العقائد في القرآن**، مطبعة المنار بمصر، سنة ١٩٣٣م، ص.د من المقدمة.

(٨١) ابن تيمية، **معارج الوصول**، ص٣٣.

جزءا منها؛ لأنه أساس في إثبات وجود الله تعالى، وفقًا لمنطق أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وذلك يعني أن علم العقيدة ليس منحصرًا في علم معين وإنما يستفيد من جملة العلوم والمعارف الأخرى مادامت مادة مهمة لإثبات أصول العقائد، ولعل تلك النظرة الثاقبة قد انتبه إليها الفارابي (ت٣٣٩هـ) في تصنيفه للعلوم حيث جعل علم الكلام هو آخر العلوم والمعارف باعتبار أن كل ما في هذه العلوم يمكن أن يكون موادّ ودلائل ووسائل مهمة في إثبات أصول العقائد[٨٢] علمًا بأن هذه المسائل الطبيعية ذات الأثر الفلسفي باتتْ جزءا أصيلا من البناء الكلامي لدى المتأخرين لاسيما عضد الدين الإيجي (ت٧٥٦هـ) الذي قال: "وهي- أي مسائل الكلام- كل حكم نظري لمعلوم هو من العقائد الدينية أو يتوقف عليه إثبات شيء منها، وهو العلم الأعلى، فليست له مَبَادٍ تُبَيّن في علم آخر، بل مباديه إما مبينة بنفسها أو مبينة فيه، فهي مسائل له ومبادٍ لمسائل أُخر منه لا تتوقف عليها"[٨٣] وأكد على ذلك الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) في شرحه- وهو أحد المتأثرين بالإيجي- حيث أوضح أن علم الكلام ليس متوقفًا على علم آخر بل هو مستقل بذاته، إذ قال: "فليست له (أي علم الكلام) مبادٍ تُبين في علم آخر سواء كان علمًا شرعيًا أو غير شرعي؛ وذلك أن علماء الإسلام قد دوّنوا لإثبات العقائد الدينية المتعلقة بالصانع تعالى وصفاته وأفعاله وما يتفرع عليها من مباحث النبوة والمعاد علمًا يتوصل به إلى إعلاء كلمة الحق فيها ولم يرضوا أن يكونوا محتاجين فيه إلى علم آخر أصلا فأخذوا موضوعه على وجه يتناول تلك العقائد والمباحث النظرية التي تتوقف عليها تلك العقائد سواء كان توقفها عليها باعتبار موادّ أدلتها أو باعتبار صورها وجعلوا ذلك مقاصد مطلوبة في علمهم هذا فجاء

---

(٨٢) راجع: الفارابي، **إحصاء العلوم**، ص١١٣:١٠٧. ورأى ابن سينا أن هذا العلم (العلم الإلهي) إن كان من حقه التقديم في المرتبة على العلوم كلها إلا أنه يتأخر عن غيره في الرتبة انظر: ابن سينا، **الإلهيات من الشفاء**، تحقيق آية الله حسن زاده الآملي، قم، مركز انتشارات إسلامي، ط١٤١٨/١، ص٣٠.

(٨٣) الإيجي، عضد الدين: **المواقف في علم الكلام**، بيروت، عالم الكتب، د.ت، ص٨.

(ISSN: 2536 - 9555)

علمًا مستغنيًا في نفسه عمّا عداه ليس له مباد في علم آخر"[٨٤] وتأسيسًا على ذلك يتضح أن الطبيعيات قد أضحتْ إحدى الموضوعات الرئيسة لعلم الكلام وأن جمهور المتكلمين استطاعوا توظيفها بحيث لا يمكن تجاوزها في إثبات وجود البارئ وإن كانت لم تخل من الآثار والتعقيدات اللفظية والفلسفيّة التي لا تخفى على أحد.

جدير بالذكر أن ابن خلدون (ت٨٠٨هـ) قد فسّر لنا أن السبب في إضافة القسم الرابع (الطبيعيات) إلى موضوعات علم الكلام موضحًا صعوبة ذلك لاختلاط الكلام بالفلسفة عند المتأخرين من المتكلمين حيث قال: "خلط المتأخرون من المتكلمين مسائل علم الكلام بمسائل الفلسفة، لعروضها في مباحثهم وتشابه **موضوع علم الكلام بموضوع الإلهيات** ومسائله بمسائلها، فصارت كأنها فن واحد، ثم غيروا ترتيب الحكماء في مسائل الطبيعيات والإلهيات وخلطوهما فنا واحدا، وقدموا الكلام في الأمور العامة، ثم أتبعوه بالجسمانيات، وتوابعها، ثم بالروحانيات وتوابعها، إلى آخر العلم كما فعله ابن الخطيب في المباحث المشرقية"[٨٥] والحق أن ابن خلدون نفسه قد طبّق هذه الطريقة في كتابه "لباب المحصل" واتضح فيها إسراف المتكلمين في بيان الأمور الفلسفية العامة– ولا غرو في ذلك فهو من متأخري الأشاعرة أيضا– حيث قسَّم كتابه إلى أربعة أركان: في الركن الأول تناول فيه المقدمات[٨٦] وتعرض فيه إلى الأمور العامة (البديهيات، النظر، الدليل وأقسامه) وفي الثاني تناول المعلومات (الموجودات عند الفلاسفة، وعند المتكلمين،

([٨٤]) الجرجاني، **شرح المواقف**، ٦٢/١.

([٨٥]) ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، ج١، تحقيق، خليل شحادة، ص٦٥٣. ويقول اليوسي: "وقد أدرج المتأخرون جملا من الرياضيات والطبيعيات ومباحث كثيرة فلسفيات، للاتساع والانتفاع كما مرّ فاشتمل على أقسام" قانون العلم والعالم والمتعلم، ص١٨١.

([٨٦]) ابن خلدون، **لباب المحصل في أصول الدين**، نشره الأب الأغوسطيني لوسيانو روبيو، تطوان، دار الطباعة المغربية،١٩٥٢، ص٣ :٢٣.

النظر في الأجسام) وفي الثالث تناول الإلهيات وجعله أقساما (الذات والصفات، الأفعال، الأسماء) والركن الرابع تناول السمعيات، ووضع النبوات ضمن الركن الأخير أعني السمعيات، فهي القسم الأول منه والمعاد القسم الثاني، والأسماء والأحكام في القسم الثالث، والإمامة في القسم الرابع دونما أن يقدم لنا مسوغًا لهذه القسمة غير الأثر الفلسفي الجدلي الذي طغى لدى متأخري المتكلمين. وقد لاحظ ذلك د.حسن حنفي بقوله: "ولما أصبحتْ المباحث الفلسفية العامة هي الأسس النظرية لعلم التوحيد بعد أن توقفت علوم الحكمة، وتسربتْ إليه، استطاع العلم أن يقضي على آخر ما تبقى من تشبيه وفكر ديني تقليدي أو كاد حتّى لم تعدُ الإلهيات والسمعيات أكثر من ربع العلم واحتوتْ المقدمات النظرية الخالصة ثلاثة أرباعه"[٨٧] زمان استغراق المقدمات الضرورية للعلم بنظريتيها العلم والوجود في القرنين السابع والثامن، ويعزو سبب التضخم هذا إلى أن الذات الإلهية لا تصلح موضوعا للعلم[٨٨].

ومهما يكن من أمر فقد ظهر ذلك الأثر الفلسفي جليًا في إفراد الكتب الكلاميَّة لمسائل الطبيعيات عن الإلهيات بحيث أصبحت تختص بـ(دقيق الكلام) سواء كان توقفها عليها باعتبارها موادّ أدلّتها أو باعتبار صورها، وتفصله عن (جليل الكلام)، مثل: كتاب التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض لابن متويه وكتاب المسائل في الخلاف للنيسابوري وغيرها. وغاية الأمر أن الطبيعيات لا تستقل بذاتها حتى وإن بدا هنالك فصلٌ منهجيٌّ بين دقيق الكلام وجليله. ولعل دعوات التجديد المعاصرة التي سعتْ إلى توظيف حقائق ومنجزات العلم الحديث هي محاولة متجددة لإعادة إثبات الإلهيات عن طريق الطبيعيات مرة ثانية بطريقة تناسب عصرها وتتجاوز الطبيعيات بصورتها القديمة التي اختلطت بالفلسفة، وأما

([٨٧]) حنفي، **من العقيدة إلى الثورة**، ج١/٧١.

([٨٨]) انظر: **السابق**، ج١/٧٩.

(ISSN: 2536 - 9555)

الزعم بأن علم الكلام لن ينطلق من عقاله إلا بفصل الطبيعي عن الإلهي فهذا محض خرافة يكذبه الواقع، ولعل محاولة وحيد الدين خان في كتابه "الإسلام يتحدى" تعدّ من المحاولات الجديدة لعودة الطبيعيات كمقدمة لإثبات الإلهيات بما يناسب العصر.

المبحث الرابع

تطور البناء المنهجي لأركان العقائد من الأربعة إلى الأصول الخمسة:

معلومٌ أن المعتزلة قد بنَوا عقائدهم بوضعهم أصولا خمسة تعدُّ هي– في واقع الأمر– لبَّ فهمهم لمسائل العقائد، يَلزم المكلفين معرفتُها باعتبارها من أصول الدين، وهي"خمسة: التوحيد، والعدل، الوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وهذه الأصول عليها مدار الدين، ومن خالف فيها فهو عظيم الخطأ وربما كَفَر أو فَسق بذلك"[٨٩] وربما كانوا من أول الفرق التي وضعت أصولا وقواعد للخلاف على أساس عقليّ، ومما هو جدير بالذكر أن المعتزلة قد اختلفوا أيضا حول عدد هذه الأصول، وذلك ما أكده د. فيصل عون بقوله: "لكن من الصحيح أيضا أن رجال المعتزلة قد اختلفوا فيما بينهم في حصر هذه الأصول، فمن قائل بوجود أصلين، ومن قائل بوجود أربعة[٩٠]، ومن قال بخمسة[٩١]. كذلك اختلفوا أحيانا في تسمية هذه الأصول حيث عدَّ البعض النبوة

([٨٩]) الأسدآبادي، القاضي عبد الجبار: **الأصول الخمسة** المنسوب إلى القاضي عبد الجبار بن أحمد، تحقيق، د.فيصل بدير عون، لجنة التأليف والتعريب والنشر، مطبوعات جامعة الكويت، ط١/١٩٩٨م، ص٦٧.

([٩٠]) ذهب القاسم بن إبراهيم الرسيّ (ت٢٤٦هـ) أحد رجال الزيدية: أن الأصول خمسة: التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، ثم القرآن والكريم والسنة المطابقة له"ص١٩، ٢٠. وذكر القاضي في مختصر الحسنى أن أصول الدين أربعة: التوحيد والعدل، والنبوات، والشرائع" ص٢٣.

([٩١]) يقول د.عون في موضع آخر "كما أنه يوجد أكثر من كتاب، ومن ثم أكثر من مؤلف لكتب في الأصول الخمسة فمن المؤلفين الذين ألفوا عن الأصول الخمسة نجد العلاف أبو

أصلا بينما ذكر فريق آخر القرآن والسنة..."[٩٢] وعلى الرغم من ذلك الاختلاف في الظاهر حول عدد الأصول فتبقى الأصول الخمسة هي الجامعة بين اختلافاتهم بحيث إنه لا يستحق أحدٌ -كما ذكر أبو الحسين الخياط (ت٣١١هـ) في كتابه الانتصار[٩٣]- لقبَ الاعتزال حتّى يجمع القول بها، ولعل الخياط حاول ضبط الأصول في ظل التشويش والتخبط لعدم تمييز المعتزلة عن غيرهم من المدعين، ومن ثم لزم جمع هذه الأصول الخمسة التي تميزهم عن غيرهم من الفرق المختلفة آنذاك، لاسيما إذا عرفنا أن الشهرستاني (ت٥٤٨هـ)- مثلا- قد حاول التَّأصيل للفرق المختلفة في تصنيفه للفرق الكلامية الإسلامية على أسس وقواعد تميزها حقيقة لا اعتبارا، إذ قال هبة الله: "وما وجدتُ لأحد من أرباب المقالات عنايةً بتقرير هذا الضابط، إلا أنهم استرسلوا في إيراد مذاهب الأمة كيف اتفق، وعلى الوجه الذي وجد، لا على قانون مستقر، وأصل مستمر. فاجتهدتُ على ما تيسر من التقدير، وتقدر من التيسير حتى حصرتها في أربع قواعد، هي **الأصول الكبار**"[٩٤]. ومن الواضح أن الاتجاه العام في التأريخ للفرق ينبني على رصد أصول الاتفاق والاختلاف بين أصحابها.

أيًّا ما كان الأمر فالتوحيد- كأصل- يأتي على رأس تلك الأصول وإن كان المعتزلة قد عبروا عنه بفهْمٍ تنزيهيّ خاص يدل على تفردهم عن الفرق الأخرى من الثنوية والمانوية والمزدكية والبراهمة وغيرهم من أصحاب الديانات والنحل الأخرى، وبلغوا من الغلو في التنزيه حدًّا نَفُوا معه عن الله معاني صفاته حتى يفردوا الله وحده بالقدم الذي هو أخصُ صفاته، فصفاته تعالى لا تتعدد بالإضافة إلى ذاته؛ لأنها تعود إلى ذاته كما كان رأى العلاف والنظام، ولعل ذلك ما دفعهم إلى

الهذيل العلاف ٢٤٦هـ وجعفر بن حرب ٢٣٦، والقاسم الرسيّ ٢٤٦هـ وأحمد بن يحيي المرتضى ٨٤٠" ص٣٧.

([٩٢]) عون، فيصل، **مقدمة الأصول الخمسة:** القاضي عبد الجبار، ص١٩.

([٩٣]) الخياط، عبد الرحيم بن عثمان: **الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد**، تحقيق: د.نيبرج، بيروت، دار الندوة الإسلامية،١٩٨٨م، ص١٢٧.

([٩٤]) الشهرستاني: الملل والنحل، ج١/١٢.

(ISSN: 2536 - 9555)

اختيارهم لقب "أهل التوحيد والعدل" كما عنوّن صاحب المغني لموسوعته الكبيرة مفاخرين بدورهم واختصاصهم بالتوحيد سائر الفرق الأخرى.

مهما يكن من أمر فقد اتضح أن لقب المعتزلة "التوحيد والعدل" يتضمّن بقية الأصول الأخرى التي سبق ذكرها، ومن هنا نجد القاضي عبد الجبار (ت٤١٥هـ) يرى أن هذين الأصلين هما أول ما يلزم المكلف معرفته من جملة العلوم، إذ قال: "يلزمه (أي المكلف) أن يعرف التوحيد والعدل ويقتصر عليهما ويجعل الأبواب الأُخر داخلة في باب العدل"[٩٥]، وذلك ما أكده شارح الأصول الخمسة بقوله: "اعلم أن ما يلزم المكلَّف معرفتُه من أصول الدين أصلان اثنان على ما ذكره– رحمه الله– في المغنى، هما: التوحيد والعدل"[٩٦] ثم يضيف بعد هذا الإجمال بقية الأصول الخمسة على سبيل التضمين والتفصيل، إذ قال: "وقد يُفصّل فيُقال: يلزمه أن يعرف: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، من حيث انْتَصبَ للخلاف في الوعد والوعيد وفي الأسماء والأحكام قومٌ قد وافقوا في العدل. وربما يذكر فيقال: يلزم معرفة التوحيد والعدل والنبوات والشرائع فيكون العدل قد تضمّن الوعد والوعيد وغيرها"[٩٧] ومن الواضح أن هناك تفصيلًا بعد إجمال وأن بقية الأصول عند المعتزلة كالوعد والوعيد في الآخرة والمنزلة بين المنزلتين تتعلق بأصل العدل على سبيل الإجمال والتضمين، بل إن أصل العدل يتضمن كذلك إمكان الحكم على الناس في الآخرة

([٩٥]) قاضي القضاة، عبد الجبار بن أحمد: **المجموع في المحيط بالتكليف**، ج١، عني بتصحيحه الأب جين يوسف هوبن اليسوعي، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، د.ت، ص٩.

([٩٦]) انظر: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم: **شرح الأصول الخمسة**، تحقيق عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، ط٣/١٩٩٦م، ص١٢٣، ود.فيصل عون، الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، ص٢٠.

([٩٧]) عبد الجبار، قاضي القضاة: **المجموع في المحيط بالتكليف**، ج١، ص٩.

الذي يعدُّ المعادل الموضوعي لقسم السمعيات أو بقية أصول الإيمان عدا التوحيد[٩٨].

وعلى الرغم من أن الأصول واحدة عند المتقدمين والمتأخرين فمن الجدير بالذكر أن ترتيبها قد اختلف بينهما إذ "وُضع هذان الأصلان (التوحيد والعدل)– في كتب المتأخرين– في مقدمة الأصول؛ ليوجزا المذهب الاعتزالي. أما في كتب المتقدمين، فقد كان لهما ترتيب آخر: كان التوحيد هو الأصل الخامس، والعدل أولا واتخذت الثلاثة الأصول مواضعها في الترتيب المعهود: فجاء أصل الوعد والوعيد ثانيا وذلك أن المعتزلة لما اعتقدت في حرية الإرادة الإنسانية وفي العدالة الإلهية، قالت بأن الله لا يغفر لمرتكب الكبيرة ما لم يتب، وبأنه يجب عليه مجازاة المؤمن. وحل أصلّ المنزلة بين المنزلتين ثالثا، وقالوا: إن مرتكب الكبيرة غير مستحق لمنزلة المؤمن ولا لمنزلة الكافر، بل الأخرى أن يقال فيه فاسق وكان الأصل الرابع هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على أي نحو يستطيعه المرء"[٩٩].

وقد أوضح القاضي عبد الجبار سر ترتيب هذه الأصول بما لا يدع مجالا للشك إذ قال: "والأصل في ذلك أن الذي يلزم العلم به أولا هو التوحيد وترتب عليه العدل لوجهين: **أحدهما** أن العلم بالعدل علمٌ بأفعاله– تعالى– فلا بدّ من تقدّم العلم بذاته ليصح أن نتكلم في أفعاله التي هي كلام في غيره. **والثاني** أنا إنما نستدل على العدل بكونه عالما غنيًّا، وذلك من باب التوحيد فلا بدَّ من تقدم العلم بالتوحيد ليُبْنَى العدل عليه، وكما لا بدَّ من ترتب العدل على التوحيد فلا بدَّ من ترتيب التوحيد على مقدماتٍ لا يتم العلم بالتوحيد من دون العلم بها ألا ترى أن

([٩٨]) **شرح الأصول الخمسة**، ص١٢٣. راجع:، هانم يوسف: **أصل العدل عند المعتزلة**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١/١٩٩٣، ص٦٧.

([٩٩]) رشا العمري، **أصول المعتزلة**، منشور ضمن كتاب المرجع في تاريخ علم الكلام، ترجمة د.أسامة شفيع، بيروت، مركز نماء، ط١/٢٠١٦، ص٢٦٠.

(ISSN: 2536 - 9555)

الغرض بالتوحيد هو تفرّده عز وجل بصفات لا ثاني له في استحقاقها؟! ... وإذا ثبتتْ فقد عُرف التوحيد ثم يبُنى العدل عليه"[١٠٠].

وإذا كان الأصل الأول وهو التوحيد يمثل لبُّ قسم (الإلهيات) على الرغم من كونه إحدى مسائل الإلهيات الكثيرة، فإن العدل– وهو الأصل الثاني– يعدُّ المعادل الموضوعي للحديث عن قسم (النبوات) عند الأشاعرة وغيرهم، حيث إن القاضي عبد الجبار أرجع "النبوات والشرائع إلى أصل العدل؛ لأنه كلام في أنه تعالى إذا علم أن صلاحنا في بعثة الرسل وأن نتعبد بالشريعة وجب أن يبعث ونتعبد، ومن العدل أن لا يخلُّ بما هو واجبٌ عليه، وكذلك الوعد والوعيد داخل في العدل، لأنه كلام في أنه تعالى إذا وعد المطيعين بالثواب وتوعد العصاة بالعقاب، فلا بد من أن يفعل ولا يخلف في وعده ولا في وعيده وكذلك المنزلة بين المنزلتين داخل في باب العدل، لأنه كلام في أن الله تعالى إذا علم أن صلاحنا في أن يتعبدنا بأجراء أسماء وأحكام المكلفين وجب أن يتعبدنا به، ومن العدل أن لا يخل بالواجب وكذا الكلام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[١٠١] ثم ما يفتىء أن يحدد لنا القاضي عبد الجبار كيف يبنى العدل وما الذي يسبقه وما يتضمّنه وما يلزم له إذ قال: "وللعدل أيضا مقدمات يترتب عليها ما هو المقصود بالعدل عليها. ألا ترى أن الغرض بالعدل هو أنه تعالى لا يفعل القبيح ولا يخلّ بالواجب عليه فإذا كان كذلك فلا بد من أن نعرف أحكام الأفعال والوجوه التي تؤثر في الأحكام نحو ما يقبُح وما يحسن ويجب وما يؤثر في القبح والحسن والوجوب ... وإنما وجب العلم بهذه الأشياء لأنا نريد إثباته– جل وعز– فاعلا للواجب ونريد أن ننفي عنه أن يقع عن فعله قبح ... فإذا نحن عرفنا هذه الأصول ونفينا أن يقع في فعله القبيح

---

(١٠٠) عبد الجبار، قاضي القضاة: **المجموع في المحيط بالتكليف**، ج١، ص١١.

(١٠١) بدوي، عبد الرحمن: **مذاهب الإسلاميين**، ج١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٧، ص٥٦.

وأثبتناه فاعلا للواجب ولما هو حسن وإحسان دخل تحت هذه الجملة ما يتصل بالنبوات من التكاليف الشرعية؛ لأنه– جل وعز– إذا علم أن صلاح عباده يتعلق بأمر من الأمور لا سبيل لهم إلى معرفته من جهة العقول فلا بد من أن يبعث إليهم من يعرفهم ذلك فيكون من باب إزاحة العلّة ويدخل في جملة العدل ... وإذا دخل تحت العدل النبوات والشرائع فقد دخل تحته الوعد والوعيد؛ لأن العلم بهما على الحد الذي يثبت الآن هو من جهة السمع، وكذلك إذا وجب أن يعرفنا الله تعالى مصالحنا فقد تضمّن بذلك بيان المنزلة بين المنزلتين لأن علينا تكليفًا فيما نجريه من الأحكام على المكلفين ... وكذلك فقد تضمّن وجوب تكليفنا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لما لنا فيه من الصلاح، وكل هذه الأصول وما يتعلق بها دخل تحت التوحيد والعدل على ما فصلناه ولن يخرج كل خلاف يقع في أبواب العدل عما ذكرناه؛ لأنا ننفي عنه فعل القبائح"[١٠٢] والحق أن أصل العدل لدى المعتزلة لا يعدو أن يكون تأصيلا لمسائل نشأت في فترة تاريخية سابقة مثل مشكلة القدر (الجبر والاختيار) وأفعال العباد، ولم يتوقف التطور عند ذلك بل ترتبت على أصل العدل مسائل أخرى فرعية أخرى كالصلاح والأصلح واللطف والأعواض وغيرها صارت فروعًا على ذلك الأصل الجامع لها. وكذلك فإننا لا نعدّ المنزلة بين المنزلتين أصلا بذاته إلا لمسألة فرعية ألا وهي الحكم على مرتكب الكبيرة، وهو ذاته الحكم الذي نطق به واصل في مجلس الحسن البصري، وقيل إنه كان سببًا في نشأة الاعتزال نفسه.

فمن العدل الإلهي– لدى المعتزلة– مادام الله لم يخلق الناس عبثًا فيجب إرسال الرسل لهم؛ لأن ذلك هو الأصلح والأفضل بالنسبة لهم، واختيار الأصلح والأنفع– في رأيهم– واجب على الله، والوجوب هنا له معنى خاص ينطلق من الذات الإلهية وليس من خارجها، حيث إنه واجب في حكمته تعالى فما دام أن الله

(١٠٢) عبد الجبار، قاضي القضاة: **المجموع في المحيط بالتكليف**، ج١، ص١١، ١٢.

(ISSN: 2536 - 9555)

هو الخالق للناس وحده فالأصلح بمقتضى حكمته وجوبًا أن يرسل لهم أنبياء ورسل يرشدونهم ويصلحون أمرهم حتى يقيم عليهم الحجة، وإن لم يرسل فلم تقم الحجة عليهم، وكيف يصح الوعد والوعيد في الآخرة؟ فمن العدل الإلهي– إذن– مجازة الناس على طاعتهم أو عصيانهم ولا يكون ذلك إلا بأمرين: **الأول** وجوب إرسال الرسل لإقامة الحجة على الناس إرشادا وتزكية. **والثاني**– وهو من العدل أيضا– لابد أن يكون الإنسان حرا مختارا مستطيعا حتى تصح المجازة. ولا ريب أن ذلك هو الأصل الرابع الوعد والوعيد، وهو من أحكام الآخرة، وتفصيل كلام الآخرة (السمعيات)– كما ذكر الملاحمي (ت٥٣٦هـ)– "مبنيٌّ على صحة نبوة محمد عليه السلام؛ لأنا بخبره نصل إلى العلم بتفصيل أحكام الآخرة، ويدخل في ذلك القول في استحقاق الثواب بالطاعة وأنه تعالى سيفعله واستحقاق العقاب بالمعصية"[١٠٣] وذلك بناء على الحرية الإنسانية التي خولها مبدأُ العدل الذي يمكنه من تحقيق الأصل المبدأ الحركي في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذلك هو الأصل الخامس عند المعتزلة وإن كان الأجدر به مجال الفقهاء كما قال الجويني في الإرشاد[١٠٤]، وجدير بالذكر أن مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كانت قاصمة الظهر بالنسبة للمعتزلة لاعتمادهم عليها في فرض ما اعتقدوا صحته وجوبًا على الناس من مسألة القول بخلق القرآن باعتبار أنها من قبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لاسيما لما آل الحكم إليهم أيام المأمون ففرضوا ذلك على الناس باعتبار أنهم أصحاب الولاية على غيرهم بفرض هذا

---

(١٠٣) الخوارزمي، محمود بن محمد الملاحمي: **المعتمد في أصول الدين**، تحقيق مارتن مكدرمت وآخر، الهدى لندن، ١٩٩١، ص٩، ١٠.

(١٠٤) انظر: الإرشاد، إذ قال في باب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: "قد جرى رسم المتكلمين بذكر هذا الباب في الأصول، وهو بمجال الفقهاء أجدر. فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان بالإجماع على الجملة" ص٣٦٨.

المعتقد بالقوة؛ لأنه من أول درجات تغيير المنكر تبعًا لما ورد في الحديث المعروف "من رأى منكم منكرا فليغيره بيده"[١٠٥] ومن ثم وجب فرض القول بخلق القرآن على الناس وامتحانهم. وتأسيسًا على ذلك فالمتأمل يجد أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس أصلا من أصول الدين ابتداء وهي مسألة فقهية فرعية ولكن المعتزلة جعلوا منها أصلا عمليا خامسًا يميزون به أنفسهم عن غيرهم من الفرق لاسيما وقد استطاعوا تغيير المنكر باليد.

حريٌّ بنا أن نشير إلى فكرة الأصول قد تأصلت بناء على افتراق الفرق واختلافها فيما بينها الأمر الذي تطلَّب أن تكون هناك أصولٌ تميز كل فرقة عن غيرها، ومن هنا وضع المعتزلة أصولا خمسة تميزهم عن غيرهم، فأصل العدل يميز المعتزلة عن المجبرة والوعد والوعيد يميزهم عن المرجئة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يميزهم عن الشيعة، وذلك ما قرره شارح الأصول الخمسة بنفسه حيث بيَّن سبب اقتصاره على الأصول الخمسة باعتبار أنها تميزهم عن غيرهم من المخالفين إذ قال: "لا خلاف أن المخالفين لنا لا يَعدون أحد هذه الأصول. ألا ترى أن خلاف الملحدة والمعطلة والدهرية والمشبهة قد دخل في التوحيد، وخلاف المجبرة بأسرهم داخل في باب العدل؛ وخلاف المرجئة داخل في باب الوعد والوعيد؛ وخلاف الخوارج داخل تحت المنزلة بين المنزلتين؛ وخلاف الإمامية داخل في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[١٠٦] ولما كانت تلك الأصول ثمرة لعقول المتكلمين فإنها قد تتأثر بالأجواء التي توضع فيها، فأحيانا تتدخل العوامل السياسية في تهمِيشها، كما هو الحال في أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو تدعم الفرع فتجعله هو القاعدة التي يُحاكم إليها كما كان في

([١٠٥]) رواه مسلم في **صحيحه**، كتاب الإيمان، باب كون النهي عن المنكر من الإيمان، من حديث أبي سعيد الخدري، رقم ٩٩.

([١٠٦]) أحمد بن الحسين بن أبي هاشم: **شرح الأصول الخمسة**، تحقيق عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، ط٣/١٩٩٦م، ص١٢٤.

(ISSN: 2536 - 9555)

محنة القول بخلق القرآن، ولا بأس مع ذلك التطور أن يندرج أصل كالوعد والوعيد تحت أصل آخر وهو العدل الإلهي.

ومن الواضح أن هذه الأصول الخمسة الاعتزالية تدور حول ثلاثة موضوعات كبرى الأول منها هو توحيد الله والثاني العدل والثالث الوعد والوعيد، والأول منهما هو لب قسم الإلهيات، والثاني هو لب قسم النبوات والثالث هو لب السمعيات، ولعله قد اتضح مما سبق أن المعتزلة لم تلتزم الترتيب الطبيعي لأصول الدين شكلا أو اسما، وإنما أعادت بناء هذا المضمون العقدي مرة ثانية وفقا لفلسفتهم الخاصة تحت أصول أساسية كالتوحيد والعدل يتفرع منها أصول فرعية تميزهم عن غيرهم من الفرق الأخرى، وذلك يعني انفراد المعتزلة ببناءٍ منهجيّ جديد أساسه "العدل" اختلفوا فيه عن أصول البناء الأولى ولبناته التي وضعها الرسول ﷺ في حديث جبريل المشهور.

المبحث الخامس

تطور البناء المنهجي لأركان الإيمان وأصل الإمامة:

من الموضوعات المهمة التي عُني بها متكلمو أهل السنة في كتبهم أيضا مسألة الإمامة على الرغم من أنها ليست أصلا من أصول الدين ابتداءً بل جرت عادة المتكلمين الإشارة أو بإلحاقها في آخر كتبهم بالمسائل الكلامية باعتبار أنها كانت سببًا في نشأة الجدل والمباحثة حول تلك المسألة الاجتهادية الفقهية التي اعتبرها الشهرستاني أعظم خلاف بين الأمة "إذ ما سُلَّ سيفٌ في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سُلَّ على الإمامة في كل زمان"[١٠٧]، ومن هنا قال الجويني عن الإمامة في الإرشاد: "الكلام لي في هذا الباب ليس أصلا والخطر على من يزل فيه يربي على الخطر على من يجهل أهله"[١٠٨] وقال عنها في النظامية عن

---

[١٠٧] **الملل والنحل**، ج١، تحقيق، أمير على مهنا وآخر، دار المعرفة، بيروت، ط٣/١٩٩٣، ص٣١.

[١٠٨] الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف: **الإرشاد إلى قواطع الأدلة**، ص٤١٠.

موضوعات علم العقائد: "ثم **الإمامة** ليست من العقائد، ولو غفل عنها المرءُ لم تضره ولكن جرى الرسم باختتام علم التوحيد بها"[١٠٩] ولا يبعد تلميذه الغزالي (ت٥٠٥هـ) عن ذلك بقوله: "النظر في الإمامة أيضا ليس من المهمات، وليس أيضا من فن المعقولات فهي من الفقهيات، ثم إنها مثار للتعصبات، والمعرض عن الخوض فيها أسلم من الخائض بل وإن أصاب، فكيف إذا أخطأ! ولكن جرى الرسم باختتام المعتقدات به أردنا أن نسلك المنهج المعتاد فإن القلوب عن المنهج المخالف للمألوف شديدة النفار"[١١٠] وأخرجها الشهرستاني (ت٥٤٨هـ) تماما من أصول الاعتقاد بقوله: "إن الإمامة ليست من أصول الاعتقاد"[١١١] واتفق معه الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) بقوله: "الإمامة ليست من أصول الديانات والعقائد خلافًا للشيعة، بل هي عندنا من الفروع المتعلقة بأفعال المكلفين"[١١٢] فالإمامة من المسائل الفرعية الواجبة على الأمة وتتعلق بالمصالح العامة المفوضة إلى نظر الخلق.

وتأسيسًا على ذلك فجمهور أهل السنة يرى أنها من الفروع العملية الفقهية الاجتهادية بينما يعدها الشيعة ركن الدين وأصل الإسلام بالإضافة إلى التوحيد والعدل والنبوة والمعاد، قال السيوري (ت٨٢٦هـ): "والمسائل الأصولية أي المنسوبة إلى علم الأصول، وهو عبارة عن العلم بذات الله تعالى وصفاته وعدله ونبوة الأنبياء وتصديقهم فيما جاؤوا به من عند الله تعالى وإمامة الأئمة"[١١٣]

---

(١٠٩) الجويني: **العقيدة النظامية**، ص١٩.

(١١٠) الغزالي، أبو حامد: **الاقتصاد في الاعتقاد**، تحقيق د.مصطفى عمران، دار البصائر، ط١/٢٠٠٩، ص٥٠٤.

(١١١) الشهرستاني: **نهاية الأقدام في علم الكلام**، تحقيق، ألفرد جيوم، بغداد، مكتبة المثنى، د.ت، ص٤٧٨.

(١١٢) الجرجاني: **شرح المواقف**، ج٨/٣٧٦.

(١١٣) السيوري، المقداد بن عبد الله: **الاعتماد** في شرح واجب الاعتقاد، تحقيق، صفاء البصري، إيران، مجمع البحوث الإسلامية، ط١/١٤١٢هـ، ص٤٢.

(ISSN: 2536 - 9555)

ويقول في موضع آخر محددا أركان الإيمان: "اعلم أن أركان الإيمان أربعة، وهي: التوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة"[١١٤] والملاحظ أن الإمامة هي الركن الرابع من أركان الإيمان في ترتيبها لدى الشيعة حيث أتتْ بعد النبوة باعتبار أن عليا– هو الإمام بعد محمد ﷺ بلا فصل نصًا وتعينًا، ولا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بالإمامة بل هي أصل من أصول الدين لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها، ويجب النظر فيها لا التقليد كما يجب النظر في التوحيد والنبوة[١١٥] بل يسبغون على الإمام بعض صفات النبي باعتباره استمرارًا للنبوة، فالإمام معصوم مثل النبي وإلا لاحتاج إلى إمام[١١٦]، وانتهي ابن المطهر الحلي (ت٧٢٦هـ) إلى "أن الأئمة معصومون كالأنبياء في ذلك"[١١٧] من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن من سن الطفولة إلى الموت، وذلك ما أكدّه أحد كبار الشيعة الإمامية المحدثين أيضا إذ يقول: "والدليل الذي نعتقد بعصمة الأنبياء هو نفسه يقتضينا أن نعتقد بعصمة الأئمة بلا فرق"[١١٨] بل الأئمة أعلى درجة من الأنبياء، لأن النبوة لطف خاص انتهى، وختم النبوة والإمامة لطف عام مستمر[١١٩]، وذلك من ميزاتها بعد انتهاء دور النبوة، ومن ثم فالإمامة واجبة عقلا؛ "لأنها لطف يُقرِّب من الطاعة ويبعِّد من المعصية، ويختل حال الخلق مع عدمها"[١٢٠] ومن ثم فالإمامة لطف على الله، واللطف واجب على الله، ومن ثم فنصب الإمام واجب على

([١١٤]) السابق، ص٧٥.

([١١٥]) المظفر، محمد رضا: **عقائد الإمامية**، النجف، مكتبة الأمين، ١٩٦٨، ص٦٥.

([١١٦]) انظر: السيوري، **الاعتماد**، ص٨٧.

([١١٧]) الحليّ، ابن المطهر، **منهاج الكرامة في معرفة الإمامة**، ص٣٧.

([١١٨]) المظفر، محمد رضا: **عقائد الإمامية**، ص٦٧.

([١١٩]) **تلخيص الشافي**، ج٤، ص١٣١، ١٣٢.

([١٢٠]) ابن نوبخت، أبو إسحاق إبراهيم: **الياقوت في علم الكلام**، على أكبر ضيائي، مكتبة آية الله العظمى، قم، إيران، ط١/١٤١٣، ص٧٥.

الله[١٢١]. **وخلاصة القول** إن الإمامة من الموضوعات جرت العادة بذكرها في كتب أهل السنة والجماعة ليتميزوا عن الشيعة على الرغم من كونها مسألة فرعية عند أهل السنة وأصلية لدى الشيعة فوجب التمييز.

خاتمة البحث

بعد أن تناولنا البناء المنهجي للعقائد الإسلامية وتطورها في العصر الحديث بات جليا أن المتكلمين لم يتفقوا على منهج واحد أو طريقة واحدة في تأصيل أركان الإيمان، وإنما تفاوتت أفهامهم وتقسيماتهم لمسائل الاعتقاد عن الصورة التي وردت في حديث جبريل المشهور حتى بلغ الأمر لدى بعض المحدثين بإقصاء بعض الموضوعات جزئيا أو تأويلها ومحاولة هدمها كليا وعلى الرغم من ذلك فيمكننا أن نوجز أهم النتائج في بعض الأبعاد التي يمكن أن نستفيد بها من منهج المتكلمين في النقاط الآتية:

أولا: البعد الأصولي:

أن العقائد لها أصول يترتب عليها فروع، أو والأصول عبارة عن أمور مجملة وأخرى مفصلة عنها، ومن ثم فالاختلاف حول تفاصيل العقائد لا يقدح في ثبات الإيمان بالأصول المجملة الرئيسة فمن يخالفها لا يعد مؤمنا كأركان الإيمان الستة، وهناك مسائل فرعية متعلقة بتلك الأصول يُعذر أصحابها إن أخطأوا باجتهادهم في تصورها لا أن يكفروا مثلما وقع بين الفرق الكلامية في مسألة تعلق الصفات بالذات، فالأصل هو إثبات الإيمان بالله تعالى والإعلان عن وحدانية الله تعالى، أما عدد الأسماء والصفات والتفاصيل التي خاض فيها أهل الكلام يجدر بنا عدم الاختلاف بشأنها وطيّ صفحة الخلاف القديم بالتجاوز والتسامح باعتبار أنها فروع على الأصول. وبذلك نجفف من غلواء الفرقة والتكفير وننتقل من

(١٢١) انظر: السيوري، **الاعتماد**، ص٨٩.

(ISSN: 2536 - 9555)

التوحيد إلى وحدة الصف لاسيما إذا علمنا أن هناك علاقة عكسية بين الأصول والفُرْقة، حيث تزداد الأصول الاعتقادية في الكمّ كلما كثرتْ الفرقة وساد الخلاف إذ تحتاج إلى أن تميز نفسها عن غيرها في حين تقل تلك الأصول غالبا حينما تخف وطأة الفرقة، وذلك يدل على أن ذلك البناء العقائدي بناءُ ديناميكي لا سيما حينما يتجادل مع الواقع وفرقه المختلفة التي تطوعه حسب فهمها وهواها تأويلا أو تبديلا. وبناء عليه نستطيع القول بأن تقسيمات العقائد تقسيمات منهجية لا تقدح في أصول الاعتقاد ولا يعني الاختلاف المنهجي خلافا حول الأصول المجملة في العقائد الستة المعروفة. ولذلك فالمتأمل يجد أن طُرُق عرض العقائد وأصولها جاءت متنوعة بل تأثرت أحيانًا بالظرف التاريخي الذي تُقدم فيه، ولذلك سنجد أن الاهتمام أحيانًا يكون بالإلهيات ومقدماتها حينما يكثر الجدل مع أصحاب العقائد والفلسفات الأخرى، على الرغم من أن الإيمان بالله أمر فطريّ تشهد به الفطر السليمة، وأحيانا نجد أن مبحث الإمامة يتقدم أو يتأخر بحسب المذهب الذي يعرض العقيدة وهكذا.

ثانيا: البعد الموضوعي:

- بالنظر إلى هذه الموضوعات يظهر لنا أن كل فرقة يغلب عليها نظرة معينة إلى الأصول تناسب منهجها، فأهل المنقول يغلب عليهم القسمة السداسية والأشاعرة المتقدمون غلب عليهم القسمة الثلاثية في حين أن المتأخرين منهم غلب عليهم القسمة الثنائية، والمعتزلة أصحاب المعقول غلب عليهم القسمة الخماسية.
- أهمية ترتيب مسائل العقيدة الإسلامية وفقا لطرق عرض متعددة تنطلق من العقل أحيانا ومن النقل أحيانا أخرى. وأن هناك مراحل متأخرة كانت تمتاز بحسن العرض والتبويب والترتيب لموضوعات البناء الكلامي.

ثالثا: البعد الحضاري:

نلحظ أن الأمور الستة التي أخبر عنها الرسول أضحت أركان الإيمان ثم قسمت إلى تقسيمات متنوعة تعبر في ذات الوقت عن الإطار الحضاري والثقافي الذي كان سائدا آنذاك، فالقسمة الثلاثية– مثلا– قد برزتْ في الفترة التي كانتْ فيها الحضارة الإسلامية والعقل الإسلامي هاضمًا ومستوعبًا لأصول دينه بإثبات (ما يجب وما يجوز وما يستحيل) في حق الله وسله وذلك بتأثير ترجمة الفلسفة واختلاطها بمسائل الكلام، الأمر الذي انعكس بجلاء على محاولات القسمة الرباعية بإضافة الطبيعيات إلى الإلهيات والنبوات والسمعيات، وكذلك الحال مع القسمة الخماسية الأصولية لدى المعتزلة فهي تدل على تفردهم وتوظيفهم للعقل والمنطق واستيعابهم لواقعهم ونهوضهم الفكري ثم تحولتْ العقائد بعد ذلك إلى شروح وحواشي ومنظومات أخيرا، ونلاحظ كذلك أن القسمة الثنائية التي تجلتْ عند متأخري الأشاعرة يرتبط ظهورها بالانحسار الحضاري، ولعل ذلك ما تنبّه له ابن خلدون من قبل ورأى أنه ترداد ثقيلٌ لا قيمة له ولذلك قال ابن خلدون: إن علم الكلام لم يعد طلاب هذا العصر في حاجة إليه؛ لأنه لم يعالج المشكلات بل يخترعها. وربما يحتاج ذلك الربط بالبعد الحضاري إلى دراسة مستقلة لا يتسع لها المقام هنا ويكفي الإشارة إلى ربط تقسيمات تاريخ العلم بالأبعاد الحضارية.

توصية البحث

ضرورة الاستفادة من البناء المنهجي العقدي لدى المتكلمين في بناء مقررات العقيدة الإسلامية على نحو يغطي موضوعاتها بطريقة معاصرة تناسب طرق وضع المقررات الدراسية في البرامج الأكاديمية الخاصة بالعقيدة بطريقة منظمة، تراعي الترتيب والتدرج في تدريس مقررات العقيدة الإسلامية من خلال المستويات الأكاديمية الآتية:

(ISSN: 2536 - 9555)

المستوى الأول: عرض العقيدة الإسلامية من خلال **الأمور الستة(أركان الإيمان)** بالترتيب الذي ورد في حديث جبريل في كما رتبها الرسول صلى الله عليه وسلم[١٢٢]، على نحو قرآنيّ ونبويّ متجاوزا مواطن الخلاف؛ وذلك يتناسب مع طلاب السنة الأولى (عقيدة ١= المدخل إلى العقيدة الإسلامية) ونستصحب فيه الأدلة العقلية والنقلية الدالة على أمور الاعتقاد والمداخل المناسبة لها[١٢٣]، ويعد دراسة هذا المقرر واجبا على كل طالب مكلف (متطلب عام إجباري مثلا) ثم إن أردنا أن نعمق الدراسة أكثر من ذلك للطلاب المتخصصين بالجامعات نلجأ إلى: **المستوى الثاني:** ويتم ذلك عن طريق اعتماد القسمة الثلاثية أو الرباعية للعقائد كأن ندرِّس الإلهيات مع مقدماتها من الطبيعيات أو ما نسميه اليوم توظيف حقائق العلم الحديث في إثبات مسائل الإلهيات في مقرر دراسي واحد، ويتضمن

---

(١٢٢) اختار بعض المؤلفين في العقيدة هذه الطريقة مثل: أركان الإيمان وهبي سليمان غاوجي الألباني، ودراسات في العقيدة الإسلامية، د.عبد الحميد مدكور، وأصول الدين دراسة لمراتب الدين وأسس العقيدة وأركان الشريعة، محمد بن عبد العزيز العلي، وغيرهم.

(١٢٣) يراعي في تأليف وعرض كل أصل من هذه الأصول الستة الطابع الخاص به؛ وذلك بأن يكون مدخلا لعرض مسائله المختلفة، فعلى سبيل المثال لا الحصر: الأصل الأول، وهو الإيمان بالله تعالى يجب أن يغلب عليه المدخل العقلي والعلمي التجريبي المشبع بالإيمان الفطري حتى تثبت مسائله عقلا وتهدأ الروح ويستقر الوجدان، وهذا ما نجده بوضوح في أدلة القرآن الكريم. والأصل الثاني، الإيمان الملائكة يناسبه مدخل التسليم والقبول لأنه لا مجال للعقل ابتداء. والأصل الثالث (كتبه) والرابع (ورسله) يناسبه المدخل التاريخي النقدي تاريخ الرسل والرسالات للأنبياء وللأمم. والأصل الخامس والسادس اليوم الآخر والقدر خيره وشره المدخل العملي الواقعي الذي يصاحبه التوكل على الله والأخذ بالأسباب. وعلى الرغم من اقتراحي لهذه المداخل في عرض مسائل العقيدة فإنني أقترح أيضا أن تكون المداخل متعلقة بطبيعة الإنسان ومحاولة التوازن بين مكوناته المتنوعة، فيكون هناك مدخل نفسي وروحي، ومدخل عقلي، ومدخل فطري ووجداني، وقلبي وتسليمي، ومدخل جسدي= عملي، ومدخل تاريخي.

أيضا الإيمان بالقدر باعتباره متعلقًا بصفة العلم الإلهي ويكون هذا (عقيدة ٢) ويكون مستقلا بذاته، وبذلك يكون مؤكدا على أصلين سابقين هما: الإيمان بالله والإيمان بالقدر، فضلا عن توظيف حقائق العلم الحديث في إثبات وجود الله تعالى بإضافة فيزياء العلوم الحديثة كما تحدث المتكلمون عن الطبيعيات قديما. وكذلك يكون هناك مقرر ثالث– إن أردنا– يتعلق بالنبوات ويكون متضمنا للسمعيات أو العكس كذلك باعتبار أن أحدهما متضمّن في الآخر أو متوقف عليه كما سبق وبيَّنا من قبل، ويكون رقمه (عقيدة ٣) وفي هذا المستوى يحتاج إلى معرفة ما يجب في حق الله الأنبياء والرسل وما يجوز عليهم وما لا يستحيل، وكذلك فيما يتعلق باليوم الآخر. ثم إن أردنا تخصصا أكثر من ذلك يكون هناك مقرر عن الإيمان وهي مسألة الأسماء والأحكام التي وردت في كتب المتكلمين، مع ربطه بمشكلات الحياة المعاصرة مثل الإيمان وظاهرة التكفير كما هو مطروح في إحدى الجامعات العربية (عقيدة ٤) أو الإيمان والحضارة باعتبار أن العمل الصالح ناتج حضاري مثمر يقابل أزمة التراجع الحضاري الذي يمثل تحديًّا حضاريًّا مزمنًا. وفي هذا المستوى يستوجب الخوض في "تفاصيل الأدلة وتمهيد مقدماتها، ومعرفة هذا القدر واجب عينا على المتأهل لفهم ذلك عند علماء الأصول، وهي عند كثير من الفقهاء مستحبة بناء "على أن الواجب عينا عندهم هو الاعتقاد الصحيح دون تحصيل ما يوصل إليه من الأدلة والبراهين"[١٢٤] وذلك لأن الغاية منه هو القيام ببيان العقائد من جهة ودفع الشبه والمطاعن عنها من جهة أخرى. **المستوى الثالث:** ثم مقرر الفرق الإسلامية (عقيدة٥) وهنا يظهر لنا القسمة الخماسية والفرقة والخلاف ثم إذا أردنا تخصصا أكثر من ذلك في الدراسات العليا للمتخصصين في الدراسات الكلامية كان هناك مقرر عن الفرق غير الإسلامية أو ما نسميه اليوم بمقارنة الأديان (عقيدة ٦).

([١٢٤]) نزار حمادي: مقدمة تحقيق تعريف علم الكلام، جلال الدين الدواني، ص١٢.

(ISSN: 2536 - 9555)

ثبت بأهم المصادر والمراجع

- أبو حنيفة، نعمان بن ثابت الكوفي، الفقه الأكبر، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، ١٣٤٢هـ.
- الآسدآبادي، ابن أحمد: المجموع في المحيط بالتكليف، ج١، عني بتصحيحه الأب جين يوسف هوبن اليسوعي، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، د.ت. والأصول الخمسة المنسوب إلى القاضي عبد الجبار بن أحمد، تحقيق، د.فيصل بدير عون، لجنة التأليف والتعريب والنشر، مطبوعات جامعة الكويت، ط١/١٩٩٨.
- الآمدي، سيف الدين: المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين، تحقيق د.حسن الشافعي، القاهرة، مكتبة وهبة، ط٢/١٩٩٣.
- البياضي، كمال الدين أحمد: إشارات المرام من عبارات الإمام، تحقيق وتعليق، يوسف عبد الرزاق، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط١/١٩٤٩.
- البيضاوي، ناصر الدين: طوالع الأنوار من مطالع الأنظار، تحقيق عباس سليمان، بيروت، دار الجيل، ط١/١٩٩١.
- التفتازاني، مسعود بن عمر، رسالة مخطوطة بعنوان هذه رسالة معمولة في خلاصة الكلام، إسطنبول، د ت.
- الجرجاني، الشريف على بن محمد: شرح المواقف، ج٨، ضبطه محمود الدمياطي، بيروت، دار الكتب العلمية.

- الجويني، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، حققه وعلى عليه د.محمد يوسف موسى، وعلى عبد المنعم عبد الحميد، الخانجي، ١٩٥٠.
- العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، تحقيق، محمد زاهد الكوثري، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٢.
- الحليمي، الحسين بن محمد: المنهاج في شعب الإيمان، ج١، تحقيق، حلمي فودة، القاهرة، دار الفكر، ط١/١٩٧٩.
- حنفي، د.حسن: من العقيدة إلى الثورة، ج١، لبنان، دار التنوير، ط١/١٩٨٨.
- الخوارزمي، محمود بن محمد الملاحمي: المعتمد في أصول الدين، تحقيق مارتن مكدرمت وآخر، الهدى لندن، ١٩٩١.
- الخياط، أبي الحسين عبد الرحيم بن عثمان: الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، تحقيق: د.نيبرج، بيروت، دار الندوة الإسلامية،١٩٨٨.
- الدواني، جلال الدين: تعريف علم الكلام، بعناية نزار حمادي، تونس، دار الإمام ابن عرفة، د.ت.
- السفاريني، محمد بن أحمد: لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٣/١٩٩١.
- السنوسي، محمد بن محمد بن يوسف، شرح أم البراهين، مطبعة الاستقامة، ط١/١٣٥١هـ.

(ISSN: 2536 - 9555)

- شبلي النعماني: علم الكلام الجديد، ترجمة، جلال الحفناوي، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط١/٢٠١٢.
- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم: نهاية الأقدام في علم الكلام، تحقيق، ألفرد جيوم، بغداد، مكتبة المثنى، د.ت.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد: فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، مجموعة رسائل الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت.وقواعد العقائد، تحقيق، موسى محمد على، عالم الكتب، ط٢/ ١٩٨٥.
- اللالكائي، أبو القاسم هبة الله منصور: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ج١، تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي، السعودية، دار طيبة، ط٨/٢٠٠٣.